



الأمم المتحدة

# تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الدورة الحادية والعشرون  
(١٦-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧)

الجمعية العامة

الوثائق الرسمية

الدورة الثانية والستون

الملحق رقم ٨ (A/62/8)

الجمعية العامة  
الوثائق الرسمية  
الدورة الثانية والستون  
الملحق رقم ٨ (A/62/8)

## تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

الدورة الحادية والعشرون  
(١٦-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٧



ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 0252-5267

الجمعية العامة  
الوثائق الرسمية  
الدورة الثانية والستون  
الملحق رقم ٨ (A/62/8)

## تقرير مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية\*

الدورة الحادية والعشرون  
(١٦-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧)

---

\* يعمم سرد للوقائع الكاملة وغيرها بما فيها فصول عن المناقشات التي دارت تحت كل بند من بنود جدول الأعمال، بمحاضر أعمال مجلس الإدارة عن أعمال دورته الحادية والعشرين، في الوثيقة HSP/GC/21/7.



## المحتويات

### الصفحة

١	.....	أولاً - مقدمة
٢	.....	ثانياً - تنظيم الدورة (البند ١ - ٤ من جدول الأعمال)
٢	.....	ألف - افتتاح الدورة
٣	.....	باء - الحضور
٤	.....	جيم - انتخاب أعضاء المكتب
٥	.....	دال - وثائق التفويض
٥	.....	هاء - إقرار جدول الأعمال
٦	.....	واو - تنظيم العمل
٦	.....	زاي - عمل اللجنة الجامعة (البند ٥ و ٧ و ٨ و ٩ من جدول الأعمال)
٧	.....	حاء - عمل لجنة الصياغة واعتماد القرارات
٨	.....	ثالثاً - جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة (البند ٩ من جدول الأعمال)
٨	.....	رابعاً - الجزء الرفيع المستوى والحوار حول الموضوع الرئيسي الخاص بالدورة (البند ٥ و ٦ و ٨ من جدول الأعمال)
٩	.....	خامساً - مسائل أخرى (البند ١٠ من جدول الأعمال)
٩	.....	سادساً - اعتماد تقرير الدورة (البند ١١ من جدول الأعمال)
٩	.....	سابعاً - اختتام الدورة (البند ١٢ من جدول الأعمال)

الأول -	المقرر والقرارات التي اتخذها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورته الحادية والعشرين	١٠
ألف -	المقرر	١٠
باء -	القرارات	١٠
الثاني -	رسالة موجهة من السيد بان كي - مون الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورته الحادية والعشرين	٤٠
الثالث -	موجز البيانات الاستهلاكية	٤٢
ألف -	بيان السيدة أنا تيباجوكا، المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة	٤٢
باء -	بيان السيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة	٤٣
جيم -	رسالة من الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس وزراء مملكة البحرين	٤٤
دال -	بيان السيد مواي كيباكي رئيس جمهورية كينيا	٤٤
الرابع -	مناقشات لجنة الحوار: تمويل الإسكان الميسور والبنية التحتية في إطار إصلاح الأمم المتحدة.....	٤٧
الخامس -	بيان السياسات الذي ألقته السيدة أنا تيباجوكا، المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة، بشأن بنود جدول الأعمال ٥ و ٦ و ٨	٥٠
السادس -	الموجز المقدمان من رئيس مجلس الإدارة بشأن الجزء الرفيع المستوى والحوار الذي دار حول الموضوع الخاص للدورة الحادية والعشرين	٥٢
ألف -	مقدمة	٥٢
باء -	موجز مداوالات الجزء الرفيع المستوى بشأن البنود ٥ و ٦ و ٨ من جدول الأعمال	٥٢
جيم -	ملخص للحوار حول الموضوع الخاص بالدورة في إطار البند ٦ من جدول الأعمال..	٥٨
١ -	دور التخطيط في تخفيف حدة الفقر الحضري	٥٩
٢ -	تمويل عمليات الإسكان والتنمية الحضرية لصالح الفقراء	٦١
٣ -	نحو جدول أعمال للعمل المحلي من أجل تخفيف حدة الفقر	٦٣
السابع -	قائمة بالوثائق المعروضة على مجلس الإدارة في دورته الحادية والعشرين	٦٩

## أولاً - مقدمة

- ١ - أنشئ مجلس الإدارة عملاً بقراري الجمعية العامة ١٦٢/٣٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ و٢٠٦/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.
- ٢ - ويقدم تقرير مجلس الإدارة عن أعمال دورته الحادية والعشرين إلى الجمعية العامة وفقاً للفقرة ٦ من الجزء الثاني من القرار ١٦٢/٣٢، والفقرة ٧ من الفرع ألف من قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٥٦.
- ٣ - ويتألف مجلس الإدارة من ٥٨ عضواً، ينتخبهم المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة لمدة أربع سنوات: ١٦ عضواً من الدول الأفريقية، و١٣ عضواً من الدول الآسيوية، و٦ أعضاء من دول أوروبا الشرقية، و١٠ أعضاء من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و١٣ عضواً من دول أوروبا الغربية ودول أخرى. ويوجد حالياً مقعد واحد شاغر.
- ٤ - ويتألف مجلس الإدارة حالياً من الأعضاء التالية التي تنتهي مدة عضوية كل منها في ٣١ كانون الأول/ديسمبر من العام الموضوع بين القوسين بعد اسم البلد:

الدول الأفريقية (١٦)	نيجيريا (٢٠٠٧)
أوغندا (٢٠٠٨)	دول أوروبا الغربية ودول أخرى (١٣)
بوروندي (٢٠١٠)	إسبانيا (٢٠٠٧)
الجمهورية العربية الليبية (٢٠٠٨)	إسرائيل (٢٠٠٧)
جمهورية تنزانيا المتحدة (٢٠٠٨)	ألمانيا (٢٠٠٧)
جنوب أفريقيا (٢٠٠٧)	إيطاليا (٢٠١٠)
رواندا (٢٠٠٨)	بلجيكا (٢٠٠٨)
زمبابوي (٢٠١٠)	السويد (٢٠٠٨)
السنغال (٢٠١٠)	فرنسا (٢٠٠٨)
سوازيلند (٢٠٠٧)	فنلندا (٢٠١٠)
غانا (٢٠٠٨)	كندا (٢٠٠٨)
غينيا الاستوائية (٢٠١٠)	النرويج (٢٠٠٧)
الكونغو (٢٠٠٧)	هولندا (٢٠١٠)
كينيا (٢٠٠٧)	الولايات المتحدة الأمريكية (٢٠١٠)
موريتانيا (٢٠١٠)	اليونان (٢٠٠٧)
النيجر (٢٠١٠)	

باكستان (٢٠١٠)	دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (١٠)
بنغلاديش (٢٠٠٨)	الأرجنتين (٢٠١٠)
سري لانكا (٢٠٠٧)	أنتيغوا وبربودا (٢٠٠٨)
الصين (٢٠٠٨)	باراغواي (٢٠٠٧)
الفلبين (٢٠٠٧)	ترينيداد وتوباغو (٢٠٠٧)
المملكة العربية السعودية (٢٠٠٧)	شيلي (٢٠١٠)
الهند (٢٠٠٧)	غرينادا (٢٠١٠)
اليابان (٢٠١٠)	فتزويلا (جمهورية البوليفارية) (٢٠١٠)
مقعد شاغر واحد	كوستاريكا (٢٠٠٧)
دول أوروبا الشرقية (٦)	المكسيك (٢٠٠٨)
الاتحاد الروسي (٢٠١٠)	هايتي (٢٠٠٨)
بلغاريا (٢٠٠٧)	الدول الآسيوية (١٣)
بولندا (٢٠١٠)	الأردن (٢٠٠٧)
بيلاروس (٢٠٠٧)	الإمارات العربية المتحدة (٢٠٠٨)
الجمهورية التشيكية (٢٠٠٨)	إندونيسيا (٢٠١٠)
سلوفاكيا (٢٠٠٧)	جمهورية إيران الإسلامية (٢٠١٠)

٥ - وعقدت الدورة الحادية والعشرون لمجلس الإدارة بمقر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موتل الأمم المتحدة) في نيروبي، في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

## ثانياً - تنظيم الدورة (البند ١ - ٤ من جدول الأعمال)

### ألف - افتتاح الدورة

- ٦ - افتتح السيد بيتر كوبريفنا، رئيس مجلس الإدارة في دورته العشرين، الدورة الحادية والعشرين في تمام الساعة العاشرة من صباح الاثنين، ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.
- ٧ - وقبل افتتاح الدورة رسمياً، قدم كورال موظفي الأمم المتحدة نشيداً ترحيبياً بعنوان songbirds، وتبعه عرض من فرقة Moipe Girls Quartet الكينية التي قدمت نشيدتين باللغة السواحيلية كان موضوعهما أزمة الأرض في المناطق الريفية وكيف أنهما فجرت ظاهرة

التوسع الحضري المتسرع الذي جلب مآسٍ تفوق الوصف للشباب الذين يعيشون تحت وطأة الفقر في المدن.

٨ - وعقب ذلك العرض، تلت السيدة إنغا جورك - كليفي نائبة المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة، رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة السيد بان كي مون. ويرد نص رسالة الأمين العام بالمرفق الثاني لهذا التقرير.

٩ - وألقي بيانان افتتاحيان من كل من السيدة آنا كاجومولو تيباجوكا، المديرية العامة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي والمديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة، ومن السيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وتلا السيد فهمي الجودر وزير الأشغال والإسكان في البحرين، رسالة نيابة عن الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس وزراء البحرين. ويرد ملخصا البيانين والرسالة بالمرفق الثالث لهذا التقرير.

١٠ - ثم خاطب السيد مواي كيباكي رئيس جمهورية كينيا مجلس الإدارة وأعلن افتتاح الدورة رسمياً. ويرد ملخص بيانه أيضاً في المرفق الثالث لهذا التقرير.

## باء - الحضور

١١ - حضرت الدول الـ ٥١ التالية الأعضاء في مجلس الإدارة: الاتحاد الروسي، الأرجنتين، الأردن، إسبانيا، إسرائيل، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أوغندا، جمهورية إيران الإسلامية، إيطاليا، باراغواي، باكستان، بلجيكا، بنغلاديش، بروندي، بولندا، بيلاروس، ترينيداد وتوباغو، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب أفريقيا، رواندا، زمبابوي، سري لانكا، سلوفاكيا، السنغال، سوازيلند، السويد، شيلي، الصين، غانا، فرنسا، الفلبين، فتزويلا (جمهورية البوليفارية)، فنلندا، كندا، كينيا، المكسيك، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، النرويج، النيجر، نيجيريا، هايتي، الهند، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، اليونان.

١٢ - وشاركت في الدورة الدول الأعضاء الـ ٥٥ التالية غير الأعضاء في مجلس الإدارة بصفة مراقبين: إثيوبيا، أذربيجان، أرمينيا، إريتريا، أنغولا، أوكرانيا، البحرين، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بوتسوانا، بوركينافاسو، تايلند، تركيا، تشاد، توغو، الجزائر، جزر القمر، جمهورية كوريا، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جيبوتي، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زامبيا، السودان، سيراليون، صربيا، الصومال، طاجيكستان، غامبيا، غينيا، قبرص، قيرغيزستان، الكاميرون، كوبا، كوت ديفوار، كولومبيا، الكويت، ليبريا، ليسوتو، مالي، ماليزيا، مصر، المغرب، ملاوي، ملديف،

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، موزامبيق، ناميبيا، النمسا، هنغاريا، اليمن.

١٣ - ومثل الكرسي الرسولي والسلطة الفلسطينية بمراقبين.

١٤ - وحضر الدورة ممثلون عن أجهزة الأمم المتحدة الست التالية: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لإفريقيا، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وحملة الأمم المتحدة للألفية، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

١٥ - وحضر الدورة ممثلون عن وكالات الأمم المتحدة المتخصصة الثلاثة التالية: منظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

١٦ - وحضر الدورة ممثلون عن ٢٢ من الجمعيات والبرلمانات الوطنية والإقليمية والسلطات المحلية والرابطة الوطنية والإقليمية والدولية للسلطات المحلية.

١٧ - وبالإضافة إلى ذلك، حضر الدورة ممثلون عن ٧٣ من المنظمات غير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص.

١٨ - وترد قائمة كاملة بالجهات التي حضرت الدورة في القائمة النهائية للمشاركين، المتاحة بالوثيقة تحت الرمز HSP/GC/21/INF/11/Rev.1.

## جيم - انتخاب أعضاء المكتب

١٩ - وفي الجلسة العامة الأولى، المعقودة يوم ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، تم انتخاب السيدة كوماري سيلجا (الهند) رئيسة لمجلس الإدارة في دورته الحادية والعشرين.

٢٠ - تولت السيدة سيلجا الرئاسة ثم أعربت عن شكرها لمجلس الإدارة لما أولاها من ثقة ودعم لها وبلدها.

٢١ - وتم أيضاً انتخاب أعضاء المكتب الآخرين التالية أسماؤهم لهذه الدورة:

نواب الرئيس: السيد ميخائيل واريخي (أوغندا)

السيد دانيال شوبورو (الأرجنتين)

السيد روس هايتز (كندا)

المقرر: السيد أندريي برونين (الاتحاد الروسي)

## دال - وثائق التفويض

٢٢ - عملاً بالفقرة ٢، من المادة ١٦ من النظام الداخلي لمجلس الإدارة، قام المكتب بإخطار مجلس الإدارة في جلسته العامة السابعة المعقودة يوم ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أنه فحص وثائق التفويض المقدمة من الوفود التي حضرت الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة ووجد أنها سليمة وحسب الأصول. ووافق مجلس الإدارة، في نفس الجلسة، على تقرير المكتب بشأن وثائق التفويض.

## هاء - إقرار جدول الأعمال

٢٣ - وكان معروضاً على مجلس الإدارة، في جلسته العامة الأولى، الوثيقتين HSP/GC/21/1 وAdd.1. وأقر مجلس الإدارة جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والعشرين بصيغته الواردة في الوثيقة HSP/GC/21/1، على النحو التالي:

- ١ - افتتاح الاجتماع.
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٣ - وثائق تفويض الممثلين.
- ٤ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٥ - أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، بما في ذلك مسائل التنسيق.
- ٦ - حوار حول الموضوع الرئيسي الخاص بالدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة.
- ٧ - برنامج عمل موئل الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، وميزانية مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩.
- ٨ - الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لموئل الأمم المتحدة لفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣.
- ٩ - جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة.
- ١٠ - مسائل أخرى.
- ١١ - اعتماد تقرير الدورة.
- ١٢ - اختتام الدورة.

## واو - تنظيم العمل

٢٤ - أنشأ مجلس الإدارة، في جلسته العامة الأولى، لجنة جامعة للدورة، وخصص لها بنود جدول الأعمال ٥ و٧ و٨ و٩، على أن تنظر الجلسات العامة للمجلس أثناء المناقشات العامة في المسائل المنبثقة عن البنود ٥ و٦ و٨ وبقية البنود.

٢٥ - وتقسّم أعمال الجلسات العامة للاجتماع إلى جزأين: أولاً جزء رفيع المستوى، تقتصر مداخلاته بصفة رئيسية على الوزراء ورؤساء الوفود الآخرين، يعقد في اليومين الأول والثاني؛ وثانياً، جزء لحوار الحكومات مع السلطات المحلية وشركاء جدول أعمال المؤهل الآخرين، ويعقد في اليوم الثالث.

٢٦ - أنشأ مجلس الإدارة أيضاً لجنة صياغة للنظر في مشاريع القرارات التي تقدم إلى مجلس الإدارة.

٢٧ - ولدى النظر في بنود جدول الأعمال، كان معروضاً على الممثلين الوثائق المدرجة أمام كل بند من البنود الواردة في جدول الأعمال المشروح للدورة (HSP/GC/21/1/Add.1). وعرضت أيضاً على مجلس الإدارة قائمة بوثائق صدرت تحت الرمز HSP/GC/21/INF/1. وتستنسخ محتويات تلك الوثيقة في المرفق السابع لهذا التقرير.

## زاي - عمل اللجنة الجامعة (البنود ٥ و٧ و٨ و٩ من جدول الأعمال)

٢٨ - وتولى رئاسة اللجنة الجامعة التي أنشأها مجلس الإدارة في جلسته العامة الأولى السيد مايكل ويريجي، وزير الإسكان في أوغندا وأحد النواب الثلاثة لرئيس مجلس الإدارة. وعقدت اللجنة ثلاث جلسات في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ نيسان/أبريل. وفي الجلسة الأولى، المعقودة بعد ظهر يوم الاثنين ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٧، أبلغ الرئيس اللجنة بأنها ستنظر في بنود جدول الأعمال ٥ و٧ و٨ و٩ وستعدّ تقريراً عن مداواتها لعرضه في الجلسة العامة لمجلس الإدارة.

٢٩ - وفي تلك الجلسة، بحثت اللجنة البند ٨ من جدول الأعمال المعني بالخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل فأقرت الاتفاق الذي توصل إليه المكتب بإحالة هذا البند إلى فريق عامل مفتوح العضوية. واتفقت أيضاً على أن يترأس هذا الفريق نائب الرئيس السيد دانييل شوبورو، الممثل الدائم للأرجنتين لدى موئل الأمم المتحدة. وتم الاتفاق أيضاً على إمكانية تقسيم هذا الفريق إلى فريقين فرعيين لكي ينظرا في المسألتين الرئيسيتين في إطار هذا البند، وهما الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل ذاتها ومؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، بالإضافة إلى مسألة صندوق المؤسسة الدائر (أنظر أيضاً

البند ٧ من جدول الأعمال الذي يتناول في جزء منه ميزانية مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩). وأُتفق كذلك على أن تتراأس السيدة إليزابيث جاكوبسن، رئيسة لجنة الممثلين الدائمين لدى موئل الأمم المتحدة، الفريق الفرعي الأول، وأن يتراأس السيد سوبورو الفريق الفرعي الثاني.

٣٠ - واتفقت اللجنة على إحالة النظر في الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل وفي الصندوق الدائر التابع لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية إلى الفريقين العاملين المنشأين لهذا الغرض في إطار الفريق العامل المفتوح العضوية.

٣١ - واستهلت اللجنة، في جلستها الثانية المعقودة صباح يوم الثلاثاء ١٧ نيسان/أبريل، النظر في البند ٧ من جدول الأعمال المعني ببرنامج عمل موئل الأمم المتحدة وميزانيته لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩. وبعد المناقشة، أُتفق على إحالة هذا البند إلى الفريق العامل المعني بالخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل.

٣٢ - واعتمدت اللجنة، في جلستها الثالثة والأخيرة المعقودة صباح يوم الجمعة ٢٠ نيسان/أبريل، تقرير مداولاتها. وقد نُجحت اللجنة، في جلساتها الثلاث، في إحراز توافق في الآراء بشأن جميع بنود جدول الأعمال الأربعة المعروضة عليها. ويرد سرد أكثر تفصيلاً لمداولات اللجنة الجامعة في محضر أعمال مجلس الإدارة في دورته الحادية والعشرين<sup>(١)</sup>.

## حاء - عمل لجنة الصياغة واعتماد القرارات

٣٣ - عقدت لجنة الصياغة ١٠ جلسات خلال الدورة، وأحرزت توافقا في الآراء بشأن ثمانية مشاريع قرارات. وأحرز أيضا توافق في الآراء بشأن قرارين آخرين عرضهما رئيس مجلس الإدارة.

٣٤ - وترد في المرفق الأول من هذا التقرير نصوص تلك القرارات العشرة، بصيغتها التي اعتمدها مجلس الإدارة في جلسته العامة السابعة المعقودة بعد ظهر يوم الجمعة ٢٠ نيسان/أبريل.

(١) HSP/GC/21/7 تتوفر على موقع موئل الأمم المتحدة [www.unhabitat.org](http://www.unhabitat.org) على الإنترنت.

## ثالثاً - جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة (البند ٩ من جدول الأعمال)

٣٥ - نظر مجلس الإدارة في هذا البند من جدول الأعمال خلال جلسته العامة السابعة المعقودة يوم الجمعة ٢٠ نيسان/أبريل. واعتمد المجلس المقرر ١/٢١ بشأن جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الذي يرد نصه في المرفق الأول من هذا التقرير.

٣٦ - وتقرر، بتوصية من المكتب، أن تُعقد الدورة الثانية والعشرون لمجلس الإدارة في مقر موئل الأمم المتحدة في نيروبي، خلال الفترة من ٣٠ آذار/مارس إلى ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

## رابعاً - الجزء الرفيع المستوى والحوار حول الموضوع الرئيسي الخاص بالدورة (البنود ٥ و ٦ و ٨ من جدول الأعمال)

٣٧ - عقدت حلقة مناقشة، في الجلسة العامة الأولى، تناولت تمويل الإسكان الميسور التكلفة والبنى التحتية الحضرية في ظل إصلاح الأمم المتحدة، برئاسة السيدة إنغا بجورك كليفي، نائبة المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة، وضمنت حلقة المناقشة أعضاء من ثلاث مؤسسات مالية دولية، ومؤسسة مالية محلية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. ويرد ملخص حلقة النقاش في المرفق الرابع لهذا التقرير.

٣٨ - وفي الجلسة العامة الثانية، المعقودة بعد ظهر الاثنين، ١٦ نيسان/أبريل، قدمت السيدة آنا تيباجوكا، المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة، بيان سياساتها العامة، افتتحت فيه الحوار العام بشأن البنود ٥ و ٦ و ٨ من جدول الأعمال. ويرد موجز لبيانهما في المرفق الخامس لهذا التقرير.

٣٩ - وبانتهاء بيان المديرية التنفيذية بشأن السياسات، في الجلسة العامة الثانية، بدأ مجلس الإدارة مناقشاته العامة الرفيعة المستوى متناولاً بالبحث البنود ٥ و ٦ و ٨ من جدول الأعمال. واستمرت المناقشات العامة في جلسته الثالثة والرابعة، في يوم الثلاثاء ١٧ نيسان/أبريل. ويرد موجز رئيس مجلس الإدارة للمناقشات العامة في المرفق السادس لهذا التقرير.

٤٠ - وعقد المجلس، في جلسته العامتين الخامسة والسادسة، المعقودتين في يوم الأربعاء، ١٨ نيسان/أبريل الحوار حول الموضوع الرئيسي الخاص بالدورة تحت البند ٦ ألف من جدول الأعمال. ويرد موجز الحوار الذي أعده رئيس مجلس الإدارة، بالمرفق السادس لهذا التقرير.

## خامساً - مسائل أخرى (البند ١٠ من جدول الأعمال)

٤١ - لم تناقش أية مسائل أخرى.

## سادساً - اعتماد تقرير الدورة (البند ١١ من جدول الأعمال)

٤٢ - في الجلسة العامة السابعة، قدّم رئيس اللجنة الجامعة عرضاً شفوياً عن مداوات اللجنة وأفرقتها الفرعية. وأقرّ مجلس الإدارة تقرير اللجنة الجامعة. وتم إدراج محتويات ذلك التقرير في محضر أعمال الدورة<sup>(٢)</sup> (أنظر الفقرة ٣٢ أعلاه)، وذلك على أساس أن يُعهد إلى الأمانة وإلى المقرّر بوضع الصيغة النهائية لتلك الوثيقة.

٤٣ - وفي جلسته العامة السابعة المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل، اعتمد مجلس الإدارة هذا التقرير بناءً على مشروع التقرير الذي عُتم أثناء الدورة وعلى أساس أن يُعهد إلى الأمانة والمقرّر بوضع الصيغة النهائية للوثيقة.

## سابعاً - اختتام الدورة (البند ١٢ من جدول الأعمال)

٤٤ - أدلى ببيانات ختامية كلّ من: السيدة آنا تياييجوكا؛ والسيد دجيسمون كسري، الممثل الدائم لإندونيسيا، نيابة عن مجموعة الـ٧٧ والصين؛ والسيد والتر ليندندر، الممثل الدائم لألمانيا، نيابة عن الاتحاد الأوروبي؛ والسيد جيرالد أندرسون (الولايات المتحدة الأمريكية)؛ والسيد ألكسندر فالستاد (النرويج)، رئيس جمعية شباب الصليب الأحمر النرويجي ورئيس مجلس الشباب؛ والسيد غوري ستورفولد (النرويج)، وزير الدولة لشؤون الحكم المحلي والتنمية الإقليمية؛ والسيد سولومون كرانجنا، الممثل الدائم لكينيا، نيابة عن المجموعة الأفريقية وعن البلد المضيف؛ والسيد رودريغو غايتيه، الممثل الدائم لشيبي، نيابة عن مجموعة دول أمريكا اللاتينية والكاريبي؛ والسيد نوربرت مانياسي سانغورا، من مجلس كينيا للإيكولوجيا البشرية التابع للكونولث؛ والسيدة كوماري سالجا، رئيسة الدورة. ويرد ملخص تلك البيانات في محضر أعمال مجلس الإدارة (أنظر الوثيقة HSP/GC/21/7).

٤٥ - وبعد تبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن رئيس مجلس الإدارة اختتام الدورة الحادية العشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في تمام الساعة ٦/٣٥ من مساء يوم الجمعة، ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

(٢) المرجع السابق.

## المرفق الأول

## المقرر والقرارات التي اتخذها مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورته الحادية والعشرين

## ألف - المقرر

الصفحة	تاريخ الاعتماد	العنوان	رقم المقرر
١٢	٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	١/٢١

## باء - القرارات

١٣	٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	برنامج العمل المقترح والميزانية المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة ٢٠٠٩-٢٠٠٨	١/٢١
١٥	٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣	٢/٢١
١٨	٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	مبادئ توجيهية بشأن اللامركزية وتقوية السلطات المحلية	٣/٢١
٢٠	٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	المبادئ التوجيهية بشأن سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع	٤/٢١
٢١	٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في القطب الشمالي	٥/٢١
٢٣	٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	تنمية الشباب الحضري	٦/٢١
٢٥	٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	حوافز الشراكة المستدامة بين القطاعين العام والخاص بغية اجتذاب استثمارات كبيرة من القطاع الخاص في مجال إسكان ذوي الدخل المنخفض	٧/٢١
٢٧	٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	صندوق إفريقي/آلية مالية إفريقية لمنع نشوء الأحياء الفقيرة وتحسين الأحياء الفقيرة القائمة	٨/٢١
٣٠	٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	حقوق المرأة في الأرض والملكية وسبل الحصول على التمويل	٩/٢١
٣١	٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	تعزيز مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية: آليات مالية تجريبية من أجل الإسكان والبنية التحتية لصالح الفقراء	١٠/٢١

المقرر ١/٢١: جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

أقر مجلس الإدارة جدول الأعمال التالي لدورته الثانية والعشرين:

- ١ - افتتاح الاجتماع.
- ٢ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٣ - وثائق التفويض.
- ٤ - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل.
- ٥ - أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، بما في ذلك مسائل التنسيق.
- ٦ - حوار حول الموضوع الرئيسي الخاص بالدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة.
- ٧ - برنامج عمل موئل الأمم المتحدة وميزانيته لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١.
- ٨ - مسائل أخرى.
- ٩ - جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة الثالثة والعشرين لمجلس الإدارة.
- ١٠ - اعتماد تقرير الدورة.
- ١١ - اختتام الدورة.

الجلسة العامة السابعة

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

القرار ١/٢١: برنامج العمل المقترح والميزانية المقترحة لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى التزامات الحكومات في إعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(٣)</sup> بتحقيق تحسين ملموس في حياة ١٠٠ مليون شخص على الأقل من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠، وفي خطة التنفيذ الصادرة عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، في الفترة من ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢<sup>(٤)</sup> بشأن تقليل عدد من لا يملكون سبل الحصول المستدام على مياه الشرب المأمونة والتصحيح الأساسي إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥،

وإذ يأخذ في اعتباره قرار الجمعية العامة ٢٠٣/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الذي دعت فيه الجمعية العامة إلى مواصلة الدعم المالي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من خلال زيادة التبرعات التي تقدم إلى مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، ودعوة الحكومات إلى توفير تمويل متعدد السنوات لدعم تنفيذ البرنامج،

وإذ يقر بخطة السنوات الست الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل<sup>(٥)</sup> التي وافق عليها مجلس الإدارة باعتبارها الاستراتيجية المستقبلية الشاملة لبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وموارده المالية والبشرية،

وقد نظر في برنامج العمل والميزانية المقترحين<sup>(٦)</sup> وإضافتهما بشأن الميزانية البرنامجية المقترحة لمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لفترة الستين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩<sup>(٧)</sup> وفي التقرير ذي الصلة المقدم من اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية<sup>(٨)</sup>،

(٣) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرج، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (مطبوعات الأمم المتحدة رقم المبيع E.03.II.a.1، والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٥) قرار مجلس الإدارة ٢/٢١.

(٦) HSP/GC/21/4.

(٧) HSP/GC/21/4/Add.2.

(٨) HSP/GC/21/4/Add.1.

- ١ - **يوافق** على برنامج العمل والميزانية المقترحين لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩<sup>(٩)</sup>؛
- ٢ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية أن تعد، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، إطاراً استراتيجياً منقحاً وبرنامج عمل وميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩ يتضمن المسائل التالية:
- (أ) تنقيح ومواءمة الأهداف والاستراتيجيات والنواتج والاحتياجات من الموارد ومخصصات الميزانية وفقاً لخطة السنوات الست الاستراتيجية المؤسسية المتوسطة الأجل<sup>(١٠)</sup>، بما في ذلك تنقيح الجدول الزمني للأنشطة الرئيسية لتنفيذها؛
- (ب) تعريف واضح للأولويات في إطار سيناريوهات مختلفة للميزانية بطريقة تؤدي إلى تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل إلى أقصى درجة ممكنة، بما في ذلك التحديد الواضح للاحتياجات من الموارد البشرية بعد تقييم وتحديد الأولويات والوظائف المطلوبة في إطار كل من السيناريوهات مع مراعاة أعداد الموظفين الذين ينقلون والموظفين الإضافيين؛
- (ج) إضافة جدول زمني لإعداد الإطار الاستراتيجي وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١ وإجراء مشاورات بشأنهم.
- ٣ - **يوافق** على ميزانية الأغراض العامة البالغة ١٠٠ ٧٩٥ ٣٢ دولار ويصدق على ميزانية الأغراض الخاصة البالغة ٥٠٠ ٩٣٣ ٧٢ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩، على النحو الموضح في برنامج العمل المقترح والميزانية المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٨-٢٠٠٩؛
- ٤ - **يأذن** للمديرية التنفيذية، رهناً بتوفر الموارد، بالدخول في التزامات إضافية تصل إلى ١٥ مليون دولاراً لتنفيذ برنامج العمل والميزانية المنقحين من أموال الأغراض العامة، علاوة على أي أموال إضافية من أموال الأغراض الخاصة؛
- ٥ - **يوافق** على رفع الاحتياطي الرسمي للأغراض العامة من ١٠٠ ٤١٩ ٢ دولار إلى ٣ ٢٧٩ ٥٠٠ دولار لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩؛

(٩) HSP/GC/21/4 وAdd.2.

(١٠) قرار مجلس الإدارة ٢/٢١.

- ٦ - **يُحيط علماً** باستعراض الترتيبات الإدارية ببرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بما في ذلك علاقة البرنامج بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي<sup>(١١)</sup>؛
- ٧ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية أن تعد خطة عمل محددة للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣، تتعلق بسياسات برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرامجه وأنشطته، مشفوعة بمؤشرات الأداء بُغية كفاءة المكاسب الملموسة والقابلة للقياس لتحقيق المساواة بين الجنسين، لتقديمها إلى مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين؛
- ٨ - **يطلب أيضاً** إلى المديرية التنفيذية أن تقدم تقارير دورية إلى الحكومات، بما في ذلك عن طريق لجنة الممثلين الدائمين، مستخدمة نماذج إبلاغ ذات شكل يبين النتائج بشأن التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل والميزانية المنقحين لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩؛
- ٩ - **يطلب كذلك** إلى المديرية التنفيذية كفاءة إجراء مشاورات مفصلة وفي أوانها مع لجنة الممثلين الدائمين خلال فترات إعداد كل من الإطار الاستراتيجي الأساسي للفترة ٢٠١٠ - ٢٠١١ ذي الأولويات المحددة وبرنامج عمل وميزانية فترة السنتين ٢٠١٠ - ٢٠١١، القائمين على تحقيق النتائج والمحددة الأولويات على أن يتواءم الاثنان مع خطة السنوات الست الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل؛
- ١٠ - **يأذن** للمديرية التنفيذية، في حالة حدوث عجز أو فائض في الإيرادات، أن تعدل، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، مستوى الأموال المخصصة للأنشطة البرنامجية بما يتماشى مع المستوى الفعلي للإيرادات؛
- ١١ - **يأذن** للمديرية التنفيذية أيضاً بإعادة تخصيص موارد الأغراض العامة فيما بين البرامج الفرعية بحد أقصى يصل إلى ١٠ في المائة من إجمالي ميزانية الأغراض العامة؛
- ١٢ - **يأذن** للمديرية التنفيذية كذلك أن تعمل، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، على إعادة تخصيص ما يتراوح بين ١٠ في المائة و ٢٥ في المائة من إجمالي ميزانية الأغراض العامة؛
- ١٣ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية أن تبلغ لجنة الممثلين الدائمين، في تقاريرها المالية الفصلية بجميع عمليات إعادة التخصيص والتعديلات.

الجلسة العامة السابعة

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

(١١) HSP/GC/21/INF/9.

القرار ٢/٢١: الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣

### إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قراره ١٩/٢٠ المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ الذي طلب فيه إلى المديرية التنفيذية أن تضع، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، خطة استراتيجية ومؤسسية متوسطة الأجل لمدة ست سنوات، لتقدمها إلى مجلس الإدارة في دورته الحادية والعشرين،

وإذ يشير أيضاً إلى طلبه إلى المديرية التنفيذية في نفس القرار أن تضع استراتيجية شاملة لتعبئة الموارد، وإذ يدرك أهمية تعزيز القاعدة المالية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على نحو يكفل التمويل الكافي والقابل للتنبؤ به، وبمساهمات متعددة السنوات، وتوازن ملائم بين المساهمات المخصصة وغير المخصصة،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ١٧/٢٠ المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ الذي طلب فيه إلى المديرية التنفيذية أن تضع سياسة استراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تعالج بها جوانب المستوطنات البشرية المستدامة من إدارة الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان،

وإذ يسلم بتحديات توفير المأوى للجميع وإقامة المستوطنات البشرية المستدامة في عالم آخذ في التحضر وبالبحاجة في نهاية المطاف إلى عكس مسار نمو الأحياء الفقيرة والحد من الفقر الحضري لبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(١٢)</sup>،

وإذ يحيط علماً بمقترح المديرية التنفيذية بشأن وضع إطار قائم على النتائج للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣<sup>(١٣)</sup>،

وإذ يثني على برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لقيامه بوضع خطة استراتيجية ومؤسسية متوسطة الأجل مركزة وقائمة على النتائج، ولتحقيقه ذلك الإنجاز من خلال المشاورات المكثفة مع جميع موظفي برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والشركاء الخارجيين، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة الأخرى ولجنة الممثلين الدائمين،

(١٢) قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ١٧: "...الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف المتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية التي وصفت بأنها الأهداف الإنمائية للألفية..." أنظر أيضاً قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

(١٣) HSP/GC/21/5.

١ - يقرّ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣، بصيغتها الواردة في مذكرة المديرية التنفيذية<sup>(١٤)</sup>، مع استثناء المقترحات المتعلقة بإنشاء حساب صندوق دائر، الذي يشكل موضوع قرار منفصل بعنوان "تعزيز مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية: آليات مالية تجريبية لتمويل السكن والبنى التحتية للفقراء"<sup>(١٥)</sup>، وكذلك مع استثناء المقترح بشأن وضع جدول إرشادي للتبرعات<sup>(١٦)</sup>؛

٢ - يطلب إلى المديرية التنفيذية أن تدخل في عملية حوار مع لجنة الممثلين الدائمين حول زيادة تحسين استراتيجية تعبئة الموارد، وذلك بأمور منها توحي مصادر التمويل المبتكر وغير التقليدي التي اعتمدها هيئات الأمم المتحدة الأخرى من أجل توسيع قاعدة المانحين والعمل بالأخص على تشجيع المساهمات غير المخصصة؛

٣ - يقرّ مجالات التركيز الستة والإطار المعياري والتشغيلي المعزّز<sup>(١٧)</sup> للخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل ويطلب إلى المديرية التنفيذية أن تعتمد، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، إلى صياغة عملية تهدف إلى تحسين الخطة، بما في ذلك الموافقة على مؤشرات وأهداف وأولويات محدّدة من نوع "SMART"<sup>(١٨)</sup> من أجل زيادة تحسين جميع مجالات التركيز وتجسيدها في الإطار الاستراتيجي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج عمله وميزانيته؛

٤ - يطلب إلى المديرية التنفيذية أن تكفل، في سياق تحقيق التنمية المستدامة، التجسيد الواجب للمسائل الشاملة، كنوع الجنس والبيئة والشباب والوقاية من الكوارث، في تنفيذ الإطار المعياري والتشغيلي المعزّز، بما في ذلك في المؤشرات الخاصة بكل مجال من مجالات التركيز؛

٥ - يطلب أيضاً إلى المديرية التنفيذية أن تبدأ في تنفيذ خطط لترجمة الأفكار إلى أعمال على الصعيدين الإقليمي والوطني وذلك بالتعاون مع الشركاء على المستويات العالمية

(١٤) HSP/GC/21/5/Add.1.

(١٥) قرار مجلس الإدارة ١٠/٢١.

(١٦) أنظر الوثيقة HSP/GC/21/5/Add.2.

(١٧) أنظر الوثيقة HSP/GC/21/5/Add.1، الفقرات ١٣ و ١٤.

(١٨) محدّدة وقابلة للقياس والتحقق وواقعية ومحصورة زمنياً وذات إطار محدد.

والإقليمية والوطنية والمحلية، مع استحضار الحاجة إلى تحقيق توازن إقليمي من أجل مساعدة البلدان النامية على بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية الخاصة بها والمتصلة بالمستوطنات البشرية؛

٦ - **يطلب كذلك** إلى المديرية التنفيذية أن تقوم، بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين، بوضع معايير واضحة بشأن الأنشطة القطرية التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبشأن نشر مديري برامج مئول الأمم المتحدة، وذلك بمراعاة الحاجة إلى إحراز توازن جغرافي وإلى ضمان كفاءة هؤلاء المديرين من خلال التدريب المناسب وتوفير الموارد الكافية؛

٧ - **يقرّ** المقترح الداعي لاستعراض الوجود الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وذلك قبل انعقاد الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة؛

٨ - **يشجّع** الحكومات على إنشاء أو تعزيز لجان ذات قاعدة عريضة للمئول أو غيرها من الهيئات التشاركية من أجل تعزيز تنفيذ الإطار المعياري والتشغيلي المعزّز؛

٩ - **يرحّب** بالمشاورات مع لجنة الممثلين الدائمين حول السياسة الاستراتيجية اللازمة لمعالجة جوانب المستوطنات البشرية المستدامة من إدارة الكوارث الطبيعية والتي من صنع الإنسان، ويطلب تقديم هذه السياسة الاستراتيجية لكي تستعرضها لجنة الممثلين الدائمين مع نهاية سنة ٢٠٠٧؛

١٠ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية أن تعتمد، بغض النظر عن مستوى التمويل المُقدّم، إلى منح الأولوية القصوى للإصلاحات المؤسسية المقترحة، بما فيها زيادة تنفيذ الإدارة القائمة على النتائج وعلى النظم المتينة لإدارة المعارف وغير ذلك من التعديلات المؤسسية اللازمة لمواءمة المنظمة بشكل أفضل مع الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، وذلك تمشياً مع عملية الإصلاح الأوسع على مستوى منظومة الأمم المتحدة؛

١١ - **يطلب أيضاً** إلى المديرية التنفيذية أن تعمل، بموجب الأولويات المحددة في الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل، على استعراض المتطلبات من الموارد البشرية وإلى تنفيذ سياسة في مجال الموارد البشرية تقوم على الجدارة، والتمثيل الجغرافي والجنساني المتوازن والاستخدام الاستراتيجي للخبرات الخارجية؛

١٢ - **يطلب كذلك** إلى المديرية التنفيذية أن تتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين بشأن ضرورة استعراض كفاءة هيكل إدارة مئول الأمم المتحدة وفعاليته؛

١٣ - **يهيب** بالحكومات القادرة على تقديم مساهمات عينية ونقدية لتغطية مرحلة بداية تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل وتكاليف تنفيذها أن تفعل ذلك؛

- ١٤ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية أن تعزز الشراكات مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى، ومجموعة البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية من أجل بلوغ الأهداف الشاملة للخطة وتحقيق رؤيتها وفقاً للإصلاح الشامل على مستوى منظومة الأمم المتحدة؛
- ١٥ - **يدعو** كل شركاء جدول أعمال الموئل<sup>(١٩)</sup> إلى دعم التنفيذ الكامل والفعال للخطة؛
- ١٦ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية أن تستخدم على الوجه الأمثل الوفورات من الكفاءة التي تحققت من عملية الإصلاح من أجل إعادة حشد الموارد لأغراض تنفيذ الخطة؛
- ١٧ - **يحيط علماً** بالسيناريوهات الأربعة الواردة في التقرير التكميلي عن الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل<sup>(٢٠)</sup> ويأذن للمديرية التنفيذية بأن تنفذ الخطة وفق الأولويات المناسبة لمستوى التمويل المتاح؛
- ١٨ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية أن تسعى، بالتعاون الوثيق مع شركاء جدول أعمال الموئل، إلى إنشاء عملية سنوية بين النظراء لاستعراض تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل؛
- ١٩ - **يطلب أيضاً** إلى المديرية التنفيذية، مستعينة بخطة استراتيجية ومؤسسية متوسطة الأجل مستكملة تجسّد هذا القرار، تزويد مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين بتقرير مرحلي عن تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل؛
- ٢٠ - **يطلب كذلك** إلى المديرية التنفيذية تزويد لجنة الممثلين الدائمين بتقارير منتظمة عن التقدم المحرز والتحديات فيما يتعلق بتنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل؛
- ٢١ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية أن تجري، بالتعاون الوثيق مع لجنة الممثلين الدائمين، استعراض منتصف المدّة للخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل وأن تقدّم نتائج ذلك الاستعراض إلى مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين.

الجلسة العامة السابعة

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

(١٩) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢٠) HSP/GC/21/2/Add.1، المرفق الأول.

## القرار ٣/٢١: مبادئ توجيهية بشأن اللامركزية وتقوية السلطات المحلية

### إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قراره ١٨/٢٠ الذي أحاط فيه علماً مع التقدير بمشروع المبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية وتقوية السلطات المحلية الذي أعده أعضاء فريق الخبراء الاستشاري المعني باللامركزية<sup>(٢١)</sup> بالتعاون مع أمانة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وإذ يضع في اعتباره تقرير المديرية التنفيذية بشأن التعاون مع السلطات المحلية وشركاء جدول أعمال الموئل الآخرين<sup>(٢٢)</sup>، الذي يتضمن في مرفقه أحدث صيغة من مشروع المبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية وتقوية السلطات المحلية، الذي تم إعداده بالتعاون مع منظمة المدن والحكومات المحلية المتحدة<sup>(٢٣)</sup>،

وإذ يضع في اعتباره الفقرة ١٧٧ من جدول أعمال الموئل، الذي اعتمد في اسطنبول في عام ١٩٩٦، والذي أكد على أن التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية يمكن، تحقيقها "من خلال التطبيق الفعال للامركزية بتوزيع المسؤوليات وإدارة السياسات العامة وسلطة صنع القرارات والموارد الكافية، بما في ذلك سلطة جمع الإيرادات، وإسناد هذه المسؤوليات إلى السلطات المحلية الأكثر قرباً من الجمهور المستهدف والأكثر تمثيلاً له"،

وإدراكاً منه لأهمية سياسات اللامركزية في تحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وفقاً لجدول أعمال الموئل ولأهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية<sup>(٢٤)</sup>،

وإذ يسلم بدور الحكومات الوطنية في السياق العام للتنمية المستدامة ومسؤولياتها عن الإدارة الرشيدة في كل دولة، واتخاذ السلطات المحلية شريكة،

١ - يعرب عن تقديره للدور الذي يقوم به برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في الحوار الدولي بشأن اللامركزية من خلال ترويجه لتحسين الإدارة على جميع المستويات بوسائل منها العملية الاستشارية لإكمال صياغة المبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية؛

(٢١) أنشئ بموجب قرار مجلس الإدارة ١٢/١٩.

(٢٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٢٣) HSP/GC/21/2/Add.2.

(٢٤) أنظر الوثيقة A/56/326، المرفق.

٢ - **يوافق** على المبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية وتقوية السلطات المحلية، على النحو المبين في مرفق التقرير المتعلق بالتعاون مع السلطات المحلية وشركاء جدول أعمال المؤئل الآخريين<sup>(٢٥)</sup>، بوصفها أداة رئيسية لتشجيع الإدارة الرشيدة على جميع المستويات ولتقوية السلطات المحلية؛

٣ - **يطلب** إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مساعدة الحكومات المهتمة في تطوير المبادئ التوجيهية لأوضاعها الوطنية، حيثما كان ذلك مناسباً، وتطوير أدوات ومؤشرات إضافية كجزء من دعمها لتطبيق هذه المبادئ التوجيهية، مع مراعاة، أن المبادئ التوجيهية لا تشكل خطة موحدة أو جامدة تطبق على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة؛

٤ - **يدعو** الحكومات إلى الاضطلاع بإجراءات إضافية متضافرة ومنسقة لوضع اللامركزية والتنمية المحلية في مركز سياسات الإدارة والتنمية، وإلى تقوية أطرها القانونية والمؤسسية المتعلقة باللامركزية والإدارة على جميع المستويات، وفقاً للمبادئ التوجيهية الآتية الذكر؛

٥ - **يدعو** برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتطوير شراكات خلاقة مع السلطات المحلية ورابطاتها، بما في ذلك، المدن والحكومات المحلية المتحدة، من أجل دعم ملكية المبادئ التوجيهية وتطبيقها، بما في ذلك، مساعدة المدن والحكومات المحلية المتحدة لتطوير مفهوم المرصد؛

٦ - **يدعو** المدن والحكومات المحلية المتحدة لتيسير تقاسم أفضل الممارسات، والمهارات والمعارف فيما بين السلطات المحلية للدول الأعضاء، وللإسهام بما لديها من خبرة في التقرير المرحلي للمديرة التنفيذية؛

٧ - **يشجع** الحكومات على تقديم الدعم التقني والمالي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في أعماله المقبلة المتعلقة باللامركزية، وخصوصاً في مجال تطبيقه للمبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية وتقوية السلطات المحلية؛

٨ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية إدراج مناقشة تنفيذ هذا القرار في تقريرها المرحلي الشامل إلى مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين.

الجلسة العامة السابعة

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

## القرار ٤/٢١: المبادئ التوجيهية بشأن سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع

### إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قراره ٥/٢٠ بشأن سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع في سياق المستوطنات البشرية المستدامة، وإذ يضع في اعتباره تقرير المديرية التنفيذية بشأن سبل الحصول على الخدمات الأساسية، الذي يحدد المبادئ التوجيهية بشأن سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع<sup>(٢٦)</sup>،

وإذ يشير أيضاً إلى الإعلان بشأن المدن والمستوطنات البشرية الأخرى في الألفية الجديدة، الذي أعلنت فيه الجمعية العامة عن عزمها الوطيد على تعزيز حصول الجميع على مياه الشرب المأمونة وتيسير توفير الهياكل الأساسية والخدمات الحضرية، بما في ذلك الصرف الصحي الملائم، وتصريف النفايات، والنقل المستدام، من خلال الإدارة الشفافة والخاضعة للمساءلة للخدمات العامة، وإقامة الشراكات مع القطاع الخاص والمنظمات التي لا تستهدف الربح من أجل توفير هذه الخدمات<sup>(٢٧)</sup>،

١ - يعرب عن تقديره للدور القيادي الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومساهمة معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث في العملية الاستشارية التي أدت إلى تطوير المبادئ التوجيهية بشأن سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع؛

٢ - يوصي بأن ينظر المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة في مسألة سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع بغية تشجيع استخدام المبادئ التوجيهية فيما بين هيئات الأمم المتحدة؛

٣ - يشجع هيئات الأمم المتحدة ذات الصلة، والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى على إدراج المبادئ التوجيهية في صلب سياساتها وبرامجها الإنمائية؛

٤ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية أن يضع مشروع مبادئ توجيهية بشأن سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع، يقوم على أساس المزيد من المشاورات مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى والمعنيين من أصحاب المصلحة، وفقاً لمشروع المبادئ التوجيهية المتعلقة باللامركزية<sup>(٢٨)</sup> والمبادئ التوجيهية بشأن سبل الحصول

(٢٦) HSP/GC/21/2/Add.7.

(٢٧) قرار الجمعية العامة د.١ - ٢/٢٥، المرفق، الفقرة ٥٩.

(٢٨) HSP/GC/21/2/Add.2، المرفق.

على الخدمات الأساسية للجميع، التي ينبغي تقديمها إلى مجلس الإدارة للنظر فيها في دورته الثانية والعشرين؛

٥ - يشجع الحكومات على توفير الدعم التقني والمالي للعملية المبينة في الفقرة ٤ من هذا القرار؛

٦ - يطلب إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مساعدة الحكومات المهتمة، في تطوير المبادئ التوجيهية وأي مبادئ توجيهية يعتمد عليها مجلس الإدارة وفقاً لأوضاعها الوطنية، ما كان مناسباً؛

٧ - يطلب كذلك إلى برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية مواصلة تطوير أدوات ومؤشرات في إطار دعمه لتطبيق هذه المبادئ التوجيهية والمبادئ التوجيهية الأخرى المشار إليها أعلاه؛

٨ - يدعو الحكومات إلى الاضطلاع بمزيد من الإجراءات المتضافرة والمنسقة من أجل وضع مسألة سبل الحصول على الخدمات الأساسية للجميع في صلب سياساتها الإنمائية الوطنية، ولتعزيز أطرها القانونية والمؤسسية بحيث تكفل تقديم الخدمات الأساسية؛

٩ - يطلب إلى المديرية التنفيذية أن تضمن إشارة لتنفيذ هذا القرار في تقريرها المرحلي الشامل المقدم إلى مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين.

الجلسة العامة السابعة

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

القرار ٥/٢١: التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في القطب الشمالي

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى جدول أعمال المؤتمر<sup>(٢٩)</sup> وإلى قراره ٨/٢٠ المؤرخ ٨ نيسان/أبريل

٢٠٠٥،

وإذ يدرك أن استدامة المستوطنات البشرية في المنطقة القطبية الشمالية وسكانها، تحتم التصدي لاحتياجات خاصة وتلبية هذه الاحتياجات الناجمة عن الظروف المناخية

(٢٩) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦، (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع (E.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

القاسية، وانخفاض القدرة الاستيعابية للبيئة الطبيعية، وعدم قدرتها على مقاومة التلوث والضغط المتزايد المفروض على المنطقة من جراء استغلال الموارد الطبيعية الغنية للمنطقة،  
وإذ يلاحظ الاتجاهات الديموغرافية لسكان المنطقة بصفة عامة وللشعوب الأصلية بصفة خاصة،

وإذ يسلم بأن المأوى الملائم والظروف المعيشية المؤاتية، وكذلك الحصول على الخدمات الأساسية، تعد ذات أهمية أساسية من بين تلك الاحتياجات،

وإذ يرحب بالمبادرات التي قامت بها المديرية التنفيذية لتشجيع الجهود الرامية لتحقيق أهداف جدول أعمال الموئل في منطقة القطب الشمالي،

وإذ يرحب أيضاً بالجهود التي بذلتها المديرية التنفيذية لإقامة تعاون بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وشبكة البحوث الإقليمية التابعة لقاعدة بيانات الموارد العالمية في أريندال النرويج، (مركز أريندال)، في نشر الوعي في أوساط المجتمع الدولي بتحديات التنمية المستدامة بالمنطقة القطبية الشمالية، بما في ذلك التحديات التي تواجه الشعوب الأصلية،

وإذ يلاحظ مع التقدير العمل الذي أنجزه الفريق العامل المعني بالتنمية المستدامة التابع لمجلس القطب الشمالي، وعلى وجه الخصوص تقرير التنمية البشرية في القطب الشمالي<sup>(٣٠)</sup>،

وإذ يشير أيضاً إلى الحاجة لزيادة تبادل المعلومات ذات القيمة العملية بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومجلس القطب الشمالي والجهات الفاعلة الإقليمية والدولية ذات الصلة الأخرى من أجل تعزيز التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في منطقة القطب الشمالي،

١ - يطلب إلى المديرية التنفيذية مواصلة وتوسيع نطاق جهودها لإقامة علاقات شراكة بين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظومة الأمم المتحدة، وأيضاً مع أصحاب المصلحة الإقليميين الآخرين، بما في ذلك شبكات التعاون القائمة في المنطقة القطبية من أجل تعزيز جدول أعمال الموئل في التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في منطقة القطب الشمالي؛

٢ - يطلب أيضاً إلى المديرية التنفيذية أن تتقدم بطلب إلى مجلس القطب الشمالي للحصول على مركز مراقب لدى المجلس لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، وذلك

(٣٠) يتاح على الموقع [www.svs.is/AHDR/](http://www.svs.is/AHDR/).

بهدف تقوية التعاون والتنسيق مع المجلس مع التصدي في حدود أطر العمل التي يحددها مجلس القطب الشمالي بوصفه الجهة الفاعلة الإقليمية الرائدة والأولويات التي تضعها البلدان المعنية من أجل تجنب تكرار الجهود؛

٣ - يدعو المديرية التنفيذية لتنسيق التعاون الوثيق القائم مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة فيما يتعلق بالصلة بين الموئل البشري والنظم الايكولوجية المهشة في منطقة القطب الشمالي واعتماد كل منهما على الآخر؛

٤ - يشجع المديرية التنفيذية على مواصلة الجهود لتنفيذ القرار ٨/٢٠ واستعراض نتائج البحوث ذات الصلة، والمشاريع الجارية وغيرها من البيانات عن الظروف المعيشية، والحكم المحلي والإدارة المحلية في المستوطنات البشرية في منطقة القطب الشمالي، وذلك بهدف توجيه برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في اتخاذ الإجراءات المستنيرة في المستقبل؛

٥ - يدعو الحكومات المهتمة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين لتوفير الموارد الضرورية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية لتنفيذ هذا القرار بالتعاون الكامل مع منظمات الأمم المتحدة الأخرى؛

٦ - يطلب إلى المديرية التنفيذية أن تقدم تقريراً عن تنفيذ هذا القرار إلى مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين.

الجلسة العامة السابعة

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٢

القرار ٦/٢١: تنمية الشباب الحضري

إن مجلس الإدارة،

إذ يدرك تماماً أن الشباب يشكلون نسبة عالية من سكان العالم، وبخاصة في العالم النامي، وأن هذه الفئة من السكان تتأثر تأثيراً بالغاً بمشاكل البطالة والتنمية الحضرية غير المستدامة،

وإذ يدرك تماماً أيضاً ما لدى الشباب الحضري في البلدان النامية الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ سنة من إمكانات هائلة في المساهمة في التنمية الاجتماعية إذا ما أتيحت لهم الفرص المناسبة،

**وإذ يلاحظ** بالتالي أن وضع الشباب في مركز استراتيجيات التنمية الحضرية أمر أساسي في حل مشاكل المستوطنات البشرية في البلدان النامية،

**وإذ يضع في اعتباره** الروابط بين الأرياف والحواضر ويلاحظ تحركات الشباب الدورية الدينامية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية،

**وإذ يشير أيضاً** إلى التزامه في الفقرة ٤٥ (هـ) من جدول أعمال المؤتمر<sup>(٣١)</sup>، بهدف "العمل مع الشباب في إطار شراكة، من أجل تنمية وتعزيز المهارات الفعالة وتوفير التعليم والتدريب من أجل إعداد الشباب للقيام، حاضراً ومستقبلاً، بأدوار اتخاذ القرارات وإيجاد أسباب العيش المستدامة في إدارة المستوطنات البشرية وتنميتها"،

**وإذ يشير** إلى قراره ١٣/١٩ المؤرخ ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ وقراره ١/٢٠ المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ اللذين دعا فيهما الحكومات والشركاء الآخرين لدعم وتنفيذ استراتيجيات تمكينية للشباب وبخاصة الشابات، لتشجيع انخراطهم ومشاركتهم في الإدارة المحلية والوطنية المتصلة بتنمية المستوطنات البشرية،

**وإذ يسلم** بالاستراتيجية المعنونة "موئل الأمم المتحدة والشباب: استراتيجية لزيادة إشراك الشباب"<sup>(٣٢)</sup> والتي تنص على أن الهدف هو العمل مع الشباب من أجل "وضع نهج متكامل لتنمية الشباب في المناطق الحضرية وذلك بالتركيز على الشباب في الأنشطة المعيارية والتشغيلية لموئل الأمم المتحدة مما يؤدي في النهاية إلى تدعيم جهوده في مجال الحد من الفقر الحضري"<sup>(٣٣)</sup>؛

**وإذ يحيط علماً** بقرار الجمعية العامة ٢/٦٠ المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بشأن السياسات والبرامج المتصلة بالشباب، وإذ يحيط علماً بتقرير التنمية في العالم لعام ٢٠٠٧: التنمية والجيل القادم، الذي أعده البنك الدولي، والذي يستكشف سبل توسيع نطاق فرص الشباب لتنمية رأس المال البشري للشباب،

**وإذ يضع في اعتباره** الدور المهم لجيل الشباب بوصفه حامل لواء الاستمرارية والذاكرة المؤسسية للتجارب المتراكمة لدى الحكومات وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في مجال التوسع الحضري،

(٣١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97. IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣٢) HSP/GC/20/2/Add.5.

(٣٣) المصدر السابق، الفقرة ١٩.

وإذ يحيط علماً ببرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧ والخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣ وتركيزهما القوي على دمج الشباب في البرامج المعيارية والتشغيلية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،

١ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية أن تنشئ صندوقاً خاصاً في إطار مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، يسمى "صندوق الفرص لمسيرة التنمية الحضرية بقيادة الشباب الحضري"، لدعم المبادرات التي يقودها الشباب متابعة لتنفيذ جدول أعمال الموئل، وبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية والاستراتيجية الشاملة في إطار المجالات التالية:

- (أ) تعبئة الشباب للمساعدة في تعزيز صياغة السياسات المتصلة بالشباب؛
- (ب) بناء قدرات الحكومات على جميع المستويات، والمنظمات غير الحكومية وتنظيمات المجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص لضمان تحسين الاستجابة لاحتياجات الشباب وقضاياهم؛
- (ج) دعم تطوير شبكات معلومات واتصالات قائمة على المصالح؛
- (د) إجراء تجارب وبيانات عملية لنهج جديدة ومبتكرة في مجالات العمالة والإدارة الرشيدة والمأوى الملائم وضمان الحيازة؛
- (هـ) تقاسم المعلومات وأفضل الممارسات وتبادلها؛
- (و) تيسير التدريب المهني والآليات الائتمانية لتعزيز روح مباشرة الأعمال الحرة وفرص العمل للشباب والشبان، بالتعاون مع القطاع الخاص ومع هيئات الأمم المتحدة الأخرى وأصحاب المصلحة؛
- (ز) تعزيز تعميم المنظور الجنساني في جميع أنشطة الشباب الحضري؛

٢ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية توجيه دعم الصندوق الخاص لمصلحة الشباب الذين هم في حاجة أكثر من غيرهم إلى المساعدة وبخاصة الفئات الأكثر ضعفاً في الأحياء الحضرية الفقيرة؛

٣ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية أن تنشئ لجنة استشارية، تقوم بوضع معايير لتشغيل الصندوق الخاص وإدماج قضايا الشباب في عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، تتألف عضوية هذه اللجنة من كبار مديري برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، والجهات المانحة المساهمة، وممثلي الشباب، من الذكور والإناث على حد سواء؛

٤ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية تعميم الصكوك المتعلقة بالعمر في برنامج العمل الشامل لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على أساس توصيات اللجنة الاستشارية وبما يتماشى مع الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لبرنامج المتحدة للمستوطنات البشرية للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣؛

٥ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية أن تشجع المساهمات من الوكالات المتعددة الأطراف والحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني من أجل إنشاء الصندوق الخاص؛

٦ - **يطلب أيضاً** إلى المديرية التنفيذية إجراء تقييم لعمل الصندوق الخاص، وتقديم تقرير عنه إلى مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين؛

٧ - **يطلب كذلك** إلى المديرية التنفيذية أن تقدم إلى مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار؛

٨ - **يدعو** الحكومات، من خلال المؤتمرات الوزارية الإقليمية المعنية بالإسكان والتنمية الحضرية، مثل تلك الخاصة بأفريقيا، وآسيا ومنطقة المحيط الهادئ، ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، إلى مراعاة دور الشباب الهام في التحضر المستدام والتنمية الحضرية عن طريق تشجيع السياسات المتمحورة حول الشباب.

الجلسة العامة السابعة

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

القرار ٧/٢١: حوافز الشراكة المستدامة بين القطاعين العام والخاص بغية اجتذاب استثمارات كبيرة من القطاع الخاص في مجال إسكان ذوي الدخل المنخفض

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى الفقرتين ١٨٧ و ١٨٨ من جدول أعمال الموئل،<sup>(٣٤)</sup> اللتين تشيران إلى أن الأموال اللازمة لتمويل المأوى وتنمية المستوطنات ترد بصورة رئيسية من مصادر محلية وأن الشراكات الفعالة بين القطاعين العام والخاص يجب تعزيزها من خلال الجمع بين الضرائب المحلية والحوافز المالية،

وإذ يحيط علماً مع التقدير بتقرير المديرية التنفيذية عن الحوار حول الموضوع الرئيسي الخاص بالدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة: التوسع الحضري المستدام: الإجراءات المحلية

(٣٤) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

للمحد من الفقر في المناطق الحضرية مع التركيز على التمويل والتخطيط،<sup>(٣٥)</sup> الذي يشدد على أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجال الحد من الفقر، وإذ يأخذ علماً بوجه خاص بالفقرة ٣٧ من التقرير الآنف الذكر، التي جاء فيها أن الشراكات بين القطاعين العام والخاص يمكن أن تسهم في الحد من الفقر في المناطق الحضرية بتحفيز أنشطة السوق لخلق النمو والعمالة على نطاق أوسع،

**وإذ يشير إلى أنه ينبغي، في عملية تحفيز الشراكات بين الحكومات الوطنية والمحلية من ناحية وأجهزة الحكم المحلي والقطاع الخاص من ناحية أخرى، تركيز الاهتمام على المشاركة المجتمعية بغية تحقيق أكبر قدر ممكن من النتائج،**

**وإذراكاً منه أن قطاع الإسكان في الكثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال يتسم بانخفاض مستوى تملك المسكن الحضري، والافتقار إلى الخيارات الإسكانية الإيجابية الميسورة واللائقة ووحدات الإسكان الباهظة التكلفة وغير الملائمة، بما في ذلك الأحياء والمستوطنات الفقيرة،**

**وإذ يسلم بأن الإسكان والبنى التحتية ذات الصلة يشكلان أحد القطاعات الأساسية التي يمكنها تنشيط وإدامة النمو والتنمية الاقتصادية، وخلق فرص العمالة والحد من الفقر،**

**وإذ يسلم أيضاً بأن سوق الإسكان الرسمي للقطاع الخاص في معظم البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال يستهدف بصورة رئيسية تلبية احتياجات الفئات العليا من الطبقة الوسطى والفئات ذات الدخل المرتفع تاركاً الأسر التي تنتمي إلى الفئات الدنيا من الطبقة الوسطى والفئات ذات الدخل المنخفض بدون خدمات،**

**وإذ يضع في الاعتبار عدم كفاية المعروض من المساكن التأجيرية وأن الغالبية العظمى من سكان المدن، خصوصاً في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، لا يمكنها تحمل كلفة شراء مساكن خاصة بها نظراً لارتفاع أسعار المساكن وارتفاع تكاليف القروض،**

**إذ يضع في الاعتبار أيضاً أن تمويل القطاع العام والتوفير المباشر للمساكن يشهدان انحساراً نتيجة لشح الموارد المالية،**

**وإذ يشدد على أن معالجة هذه الحالة، تتطلب من الحكومات اتخاذ إجراءات تتمثل في إتباع سياسات قسدية واتخاذ إجراءات تهدف إلى خلق بيئة مؤاتية، ولا سيما للقطاع الخاص، وذلك بغية تيسير الحصول على الإسكان المعقول الكلفة واللائق للجميع،**

(٣٥) HSP/GC/21/3.

- ١ - يدعو الحكومات، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، إلى تشجيع وتحفيز القطاع الخاص للمشاركة في توفير البنى التحتية والإسكان الميسور التكلفة، وخصوصاً عبر الحوافز والسياسات والتشريعات التمكينية؛
- ٢ - يدعو الحكومات، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، إلى تنفيذ تدابير لإنعاش وتنشيط أسواق الإسكان لديها، ليتسنى توليد موارد محلية كافية لتوفير الإسكان المحتمل الكلفة واللائق للفئات ذات الدخل المنخفض؛
- ٣ - يدعو الحكومات على جميع مستوياتها والسلطات المحلية، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، لتشجيع السياسات التي تعزز إشراك القطاع الخاص في برامج الإسكان في المناطق الحضرية والريفية وكذا في تحسين الإسكان الموجود حالياً والبنى التحتية ذات الصلة بطريقة ميسورة؛
- ٤ - يبحث الحكومات، ولا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، على تعزيز مساهمة قطاع الإسكان في النمو الاقتصادي الوطني، وخلق الثروات، وتوليد فرص العمل والحد من الفقر بما يتماشى مع الأهداف الإنمائية للألفية؛<sup>(٣٦)</sup>
- ٥ - يطلب من المديرية التنفيذية، بالتشاور مع الحكومات، أن تشجع استخدام الحوافز والتدابير السوقية كاستراتيجية شراكة مستدامة لجذب الاستثمارات والموارد من القطاع الخاص نحو الإسكان الميسور التكلفة على نطاق واسع بشكل كاف للتأثير بدرجة كبيرة على مصادر كسب العيش للأسر ذات الدخل المنخفض؛
- ٦ - يطلب أيضاً إلى المديرية التنفيذية العمل مع الحكومات لتشجيع وتعزيز حشد الموارد المالية المحلية والدولية لدعم استثمار القطاع الخاص في الإسكان الميسور التكلفة؛
- ٧ - يطلب كذلك من المديرية التنفيذية أن تقدم إلى مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين تقريراً عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار وأن تشجع على تبادل الخبرات وأفضل الممارسات المتجمعة أثناء تنفيذه هذا القرار.

الجلسة العامة السابعة

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

(٣٦) قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ١٧: "...الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف المتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية التي وصفت بأنها الأهداف الإنمائية للألفية..." أنظر أيضاً قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

القرار ٢١/٨: صندوق إفريقي/آلية مالية إفريقية لمنع نشوء الأحياء الفقيرة وتحسين الأحياء الفقيرة القائمة

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قراره ٢/٢٠ بشأن إنشاء المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، الذي طلب فيه إلى المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، إن تبلغ مجلس الإدارة في دورته الحادية والعشرين بالتقدم الذي حققه المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية وأن تقدم تقريراً عن الآثار التي قد تترتب على نتائج المؤتمر بالنسبة لبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وميزانيته،

وإذ يشير أيضاً إلى إعلان ديربان بشأن إنشاء المؤتمر الوزاري الإفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية<sup>(٣٧)</sup> وإلى اعتماد المؤتمر للإطار المحسن لتنفيذ الإسكان المستدام والتنمية الحضرية في أفريقيا<sup>(٣٨)</sup> وقيامه، في مؤتمره الوزاري الاستثنائي، باعتماد المذكرة الإطارية وبرنامج العمل لتعبئة الحكومات والمؤسسات بشأن منع نشوء الأحياء الفقيرة وتحسين الأحياء الفقيرة القائمة،<sup>(٣٩)</sup> وهي صكوك تشكل في مجموعها الاتفاقات المؤسسية لتحقيق الغاية ١١ من الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية،<sup>(٤٠)</sup>

وإذ يقرر بأن بلدانا كثيرة في أفريقيا تفتقر إلى آليات التمويل والقدرات المؤسسية الكافية لمنع نشوء الأحياء الفقيرة وتحسين الأحياء الفقيرة القائمة،

وإذ يحيط علماً بضرورة توسيع نطاق إنشاء المساكن الجديدة، وزيادة توفير الأراضي وضمان حقوق الحيازة،

(٣٧) استنسخ في الوثيقة HSP/GC/20/INF/8، المرفق الأول.

(٣٨) المصدر السابق، المرفق الثاني.

(٣٩) يمكن الرجوع إليه على العنوان:

www.housing.gov.za/amchud/Content/Framework%20and%20poa%20for%20mobilisation.doc. See also document انظر أيضاً الوثيقة HSP/GC/21/2، الفقرة ١٧، بشأن التقدم المحرز في قرار مجلس الإدارة ٢/٢٠.

(٤٠) قرار الجمعية العامة ١/٦٠، الفقرة ١٧: "...الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، بما في ذلك الأهداف المتفق عليها في مؤتمر قمة الألفية التي وصفت بأنها الأهداف الإنمائية للألفية..." أنظر أيضاً قرار الجمعية العامة ٢/٥٥.

**وإذ يقو** بروح التعاون الطيب والإرادة السياسية اللتين أبادهما المكتب الأول للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية وأمانته التنفيذية في تسيير أعمال المؤتمر طوال فترة السنتين الأولى من وجوده رغم عدم توفر الموارد المخصصة،

**وإذ يضع في اعتباره** أن وجود صندوق مخصص/آلية مالية مخصصة يمكن أن يمثل خطوة متقدمة في تحفيز البلدان الأفريقية على زيادة الحصة المخصصة في ميزانياتها الوطنية للإسكان والتنمية الحضرية،

**وإذ يحيط علماً** بظهور منظمات إقليمية، من قبيل المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، في أجزاء أخرى من العالم بوصفها أدوات لتدعيم فعالية تنفيذ الغاية ١١ من الهدف ٧ من الأهداف الإنمائية للألفية، وجدول أعمال التنمية الحضرية الأوسع لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية،

**وإذ يقو** بالزخم الذي ظل يتولد طوال السنوات القليلة الماضية نتيجة لظهور المؤتمر الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية بوصفه تعبيراً عن الإرادة السياسية لدعم الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وفكرة النهضة الأفريقية التي يتزعمها الاتحاد الأفريقي،

**واقتراناً منه** بأن الإرادة السياسية ما لم تترجم من جانب الحكومات الأفريقية نفسها إلى التزامات بتقديم موارد لن يتسن تحسين إنتاجية الأنشطة التي تشكل أسباب كسب عيش الفقراء في المناطق الحضرية في أفريقيا،

١ - **يحيط علماً** باقتراح المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية القاضي بإنشاء صندوق أفريقي مخصص/آلية مالية أفريقية مخصصة للعمل المشترك في منع نشوء الأحياء الفقيرة وترقية الأحياء الفقيرة القائمة، يتولى إدارته برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية بالتعاون مع الأمانة التنفيذية للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، ويركز بصفة رئيسية على النهوض بالمجتمعات المحلية، يتلقى الدعم من المجتمع الدولي ويستهدف تيسير وقيادة المشاريع التجريبية الجديدة القائمة، بما في ذلك المشاريع التجريبية لمرافق تحسين الأحياء الفقيرة، وذلك من أجل تطوير قدرات أعضاء المؤتمر لتوسيع نطاق هذه المشاريع، تمشياً مع خطة المؤتمر الرامية لمنع نشوء أي أحياء فقيرة أخرى، والنهوض بمستوى الأحياء الفقيرة التي تعيش أوضاعاً بالغة الخطورة، ودعم العناصر الأساسية التي حددها المؤتمر: وهي البحوث؛ وتحديد أفضل الممارسات؛ وإنشاء نظم رصد ومتابعة تحقيق الغايات المتعلقة بالأحياء الفقيرة؛ واستخدام الدروس المستفادة في تطوير سياسات واستراتيجيات تنمية حضرية أكثر فعالية؛

٢ - **يدعو** الأمانة التنفيذية للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية، بالتشاور مع أعضاء المؤتمر، لإعداد دراسة جدوى مقارنة بشأن إنشاء صندوق أفريقي لمنع نشوء الأحياء الفقيرة وترقية الأحياء الفقيرة القائمة، وذلك لكي ينظر فيها المؤتمر في عام ٢٠٠٨؛

٣ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية، تمشياً مع قرار مجلس الإدارة ٢/٢٠، تقديم الدعم التقني للأمانة التنفيذية للمؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية في إعداد دراسة الجدوى الآنفة الذكر، وكفالة التنسيق والتكامل الكافيين بين الصندوق الأفريقي المقترح والصناديق المالية الأخرى، بما في ذلك الصناديق التي يديرها موئل الأمم المتحدة؛

٤ - **يشجع** المؤتمر الوزاري الأفريقي المعني بالإسكان والتنمية الحضرية وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على تقدير المستوى المطلوب من الموارد والقدرات المؤسسية المحلية اللازمة لتوفير رأس المال الأساسي والدعم البرنامجي لتحفيز وتعبئة الدعم من المجتمع الدولي؛

٥ - **يدعو** الحكومات الأفريقية، والمجتمع الدولي، والدول الأعضاء في مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ودوائر المانحين لتقديم الدعم الكامل لدراسة الجدوى الخاصة بإنشاء صندوق/آلية مالية لزيادة فعالية تنفيذ منع نشوء الأحياء الفقيرة وتحسين الأحياء الفقيرة القائمة، ثم لمتابعة ذلك؛

٦ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تقديم تصور مماثل إلى المؤتمر الوزاري المعني بالإسكان والتنمية الحضرية لمنطقة آسيا والمحيط الهادي ومنطقة أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي؛

٧ - **يطلب كذلك** إلى المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية تقديم تقرير عن تنفيذ هذا القرار إلى مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين وأيضاً عن الآثار التي قد تترتب عليه بالنسبة لبرنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وميزانيته.

الجلسة العامة السابعة

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

## القرار ٩/٢١: حقوق المرأة في الأرض والملكية وسبل الحصول على التمويل

### إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة<sup>(٤١)</sup> التي دخلت حيز النفاذ في ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٨١،

وإذ يشير أيضاً إلى الصلة بين جدول أعمال الموئل (٤٢) ومنهاج عمل بيجين للنهوض بالمرأة<sup>(٤٣)</sup> وإعلان الأمم المتحدة للألفية<sup>(٤٤)</sup> التي تعترف بأهمية الأرض والإسكان والملكية بالنسبة لأسباب رزق المرأة،

وإذ يشير كذلك إلى قراره ١٦/١٩ المؤرخ ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ بشأن أدوار وحقوق المرأة في تنمية المستوطنات البشرية وتحسين الأحياء الفقيرة، وبخاصة طلبه إلى الحكومات النهوض بمخططات الائتمان بشأن المأوى وأنشطة توليد الدخل التي تكون ميسورة للنساء الفقيرات، ولا سيما المصابات بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز،

وإذ يضع في اعتباره الفقرة ٢٠ من إعلان الأمم المتحدة للألفية والفقرة ٥٨ (هـ) من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (٤٥) اللتين قرر فيهما زعماء العالم النهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كوسيلتين فعاليتين لمكافحة الفقر، وكفالة سبل حصول المرأة على قدم المساواة مع الرجل على الأصول والموارد المنتجة، بما في ذلك الأرض والائتمان والتكنولوجيا،

ووعياً منه بأهمية دور الشراكات في الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية<sup>(٤٦)</sup> ومساهمة لجنة هوايرو والهيئة الدولية لسكان الأحياء الفقيرة وغيرها من المنظمات النسائية الشريكة في تعبئة منظمات المرأة الجماهيرية

(٤١) قرار الجمعية العامة ١٨٠/٣٤، المرفق، ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩.

(٤٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، اسطنبول، ٣ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.97.IV.6)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤٣) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.96.IV.13) الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤٤) قرار الجمعية العامة ٢/٥٥، ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

(٤٥) قرار الجمعية العامة ١/٦٠، ١٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

(٤٦) أنظر قرار مجلس الإدارة ٢/٢١، الفقرة ١.

للمشاركة بنشاط في عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وفي تعميم المنظور الجنساني،

وإذ يشدد على الحاجة إلى القيام بعمل متسق على جميع المستويات لتحقيق الأهداف والغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بشأن المياه والتصحاح، وترقية الأحياء الفقيرة ومنع نشوء الأحياء الفقيرة،

وإذ يؤكد على أن المرأة تشكل غالبية فقراء الحضر، وبخاصة من يعيشون في أحياء الأكوخ الفقيرة،

١ - يطلب إلى المديرية التنفيذية أن تنهض، في تنفيذها لجدول أعمال الموئل، بنفاز النساء ذوات الدخل المنخفض إلى التمويل، إما كأفراد أو في تعاونيات، أو في الأشكال المنظمة الأخرى، كمساهمة رئيسية في التنفيذ الشامل لجدول أعمال الموئل وفي الحد من الفقر الحضري؛

٢ - يطلب أيضاً إلى المديرية التنفيذية، في تنفيذها لجدول أعمال الموئل، أن تضع خطة عمل جنسانية مشفوعة بمؤشرات أداء مخصصة بنوع الجنس لكفالة تحقيق مكاسب محددة وقابلة للقياس بشأن إنجاز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة؛

٣ - يحث الحكومات وشركائها الإنمائيين على دعم الهيئات الائتمانية لسبل حصول المرأة على الأرض، وتعاونيات الإسكان وغيرها من منظمات المرأة، بما في ذلك المنظمات الجماهيرية، التي تعمل من أجل الأرض والإسكان وتمويل الإسكان لتحقيق سبل حصول المرأة على الأرض والإسكان وتمويل الإسكان وضمان الحيازة؛

٤ - يطلب إلى المديرية التنفيذية أن تبلغ عن تنفيذ هذا القرار في تقريرها المرحلي إلى مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين.

الجلسة العامة السابعة

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

القرار ٢١/١٠: تعزيز مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية: آليات مالية تجريبية من أجل الإسكان والبنية التحتية لصالح الفقراء

إن مجلس الإدارة،

إذ يشير إلى قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ الذي شجعت فيه الجمعية العامة، ضمن جملة أمور، المديرية التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على تعزيز مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية من أجل تحقيق هدفها التنفيذي الرئيسي، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٣٣٢٧ (د - ٢٩) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤،

وإذ يشير أيضاً إلى قراره ١١/١٩ المؤرخ ٩ أيار/مايو ٢٠٠٣ الذي طلب فيه إلى المديرية التنفيذية أن تواصل العمل مع مجموعة البنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، ومصارف التنمية الأخرى، والقطاع الخاص والشركاء الآخرين ذوي الصلة، بهدف اختبار النهج ميدانياً من خلال المشاريع التجريبية، وقراره ١٨/٢٠ المؤرخ ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ الذي دعا فيه المديرية التنفيذية إلى تعزيز مرفق تحسين الأحياء الفقيرة التابع للمؤسسة،

وإذ يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٠٦/٦١ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، الذي أشارت فيه الجمعية العامة إلى نشرة الأمين العام التي تناول المرفق الخاص بمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية<sup>(٤٧)</sup> للنظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة،<sup>(٤٨)</sup> وطلبت إلى مجلس الإدارة التصدي، بأسلوب شامل، لأي قضايا تتصل بمؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية في دورته الحادية والعشرين، مع مراعاة الحاجة إلى تعبئة الموارد للمؤسسة بفعالية،<sup>(٤٩)</sup>

وإذ يحيط علماً بنشرة الأمين العام المتعلقة بالنظام المالي والقواعد المالية؛

وتسليماً منه بمسؤولياته بشأن إصدار توجيهات تتعلق بالسياسات بُغية ضمان أن تتم الاستفادة من موارد المؤسسة بالحد الأقصى من الكفاءة والفعالية سعياً لتحقيق أهداف المؤسسة،

(٤٧) ST/SGB/2006/8.

(٤٨) ST/SGB/2003/7.

(٤٩) قرار الجمعية العامة ٢٠٦/٦١، الفقرة ١.

ووعياً منه بالفقرة ٥٦ (م) من نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥،<sup>(٥٠)</sup> التي تدعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تحقيق تحسن ملموس في حياة ما لا يقل عن ١٠٠ مليون شخص من ساكني الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠ مع الاعتراف بالحاجة الماسة إلى توفير مزيد من الموارد من أجل توفير السكن الميسور التكاليف والبنى التحتية المتصلة بالإسكان، وإعطاء الأولوية لمنع نشوء الأحياء الفقيرة وتحسين القوائم منها، وتشجيع تقديم الدعم إلى المؤسسة ومرفق تحسين الأحياء الفقيرة التابع لها،

وإذ يحيط علماً بالقاعدة المالية ٣٠٥-٣-٥ من المرفق الخاص بشأن السياسات والنظم والإجراءات،

وإذ يحيط علماً بمذكرة المديرية التنفيذية بشأن مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية: إطار السياسات ومشروع الإجراءات التشغيلية والمبادئ التوجيهية،<sup>(٥١)</sup>

## أولاً

١ - يطلب إلى المديرية التنفيذية أن تواصل العمل على تعزيز المؤسسة من أجل التعجيل بتوفير التمويل لحشد رأس مال الاستثمار الأولي، والموارد المحلية وغيرها من الموارد المالية للمأوى والبنى التحتية ذات الصلة، مع منح الأولوية الواجبة لاحتياجات الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض؛

٢ - يطلب أيضاً إلى المديرية التنفيذية أن تنشئ صندوقاً استثمارياً داخل المؤسسة لدعم إدخال العمل بعمليات تجريبية للتمويل الأولي القابل للسداد على النحو المشروح في الفقرة الفرعية ٧ (د) '٤' من القرار الحالي، علاوة على آليات مالية مبتكرة، بالبناء على الخبرة المكتسبة في أدوات وشبكات شراكة من قبيل الصندوق الاستثماري للمياه والتصحيح وصندوق ترقية الأحياء الفقيرة، لفترة تجريبية مدتها أربع سنوات من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١١، ويطلب كذلك إلى المديرية التنفيذية أن تقدم إلى لجنة الممثلين الدائمين الإجراءات التشغيلية المقترحة لتلك الأنشطة التجريبية كي تنظر فيها، مع مراعاة العناصر ذات الصلة في مشروع الإجراءات التشغيلية والمبادئ التوجيهية؛<sup>(٥٢)</sup>

(٥٠) قرار الجمعية العامة ١/٦٠.

(٥١) HSP/GC/21/5/Add.3.

(٥٢) المرجع السابق.

٣ - **يقرر** أن يتوقف النظر في الوثيقة HSP/GC/21/5/Add.3 على نتيجة الاستعراض المتأني للتقييم النهائي الذي يقوم به مجلس الإدارة في دورته الثالثة والعشرين، في عام ٢٠١١، للأنشطة التجريبية التي يتم الاضطلاع بها وفقاً للفقرة ٧ (ز) من هذا القرار الحالي، وتحليل لتقييمات المخاطر المطلوبة، بما في ذلك الآثار المترتبة من حيث الموارد على الآليات المقترحة في تلك الوثيقة والأنشطة الأخرى التي تختبر أثناء الفترة التجريبية؛

٤ - **يقرر** أن تتوقف مواصلة التوسع في تنفيذ الجوانب الأخرى المتعلقة بالنظام المالي والقواعد المالية على نتيجة نظر مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية فيها في دورته الثالثة والعشرين؛

٥ - **يؤكد مجدداً** على طلب الجمعية العامة الوارد في الفقرة ١٢ من قرارها ٢٠٦/٦١ بأن يكثف برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية التنسيق داخل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية والتقييم القطري الموحد، وأن يواصل العمل مع البنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، ومصارف التنمية الأخرى والمنظمات الإقليمية وغير ذلك من الشركاء ذوي الصلة، من أجل اختبار السياسات والممارسات المبتكرة والمشاريع التجريبية ميدانياً، بُعثة تعبئة الموارد لزيادة العرض من الائتمانات الميسورة لتحسين الأحياء الفقيرة وغير ذلك من تنمية المستوطنات البشرية لصالح الفقراء في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية؛

٦ - **يناشد** جميع الحكومات أن تقدم المساهمات للمؤسسة لتوسيع قاعدتها التمويلية، وزيادة مواردها المالية غير المخصصة الغرض بشكل كبير من أجل تمكين برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من تنفيذ ولايته بالكامل، بما في ذلك توفير المساعدة التقنية لتعزيز المؤسسة؛

## ثانياً

٧ - **يطلب** إلى المديرية التنفيذية، لغرض تنفيذ الصندوق الاستئماني، أن تستند على ما يلي:

(أ) الغرض:

١' القيام باختبار ميداني للعمليات التجريبية للتمويل الأولي القابل للسداد وغيرها من العمليات المبتكرة للتمويل من أجل فقراء الحضر في مجالات الإسكان والبنية التحتية والتحسين من خلال جماعات المجتمع المحلي، بما في ذلك تعبئة رؤوس الأموال على الصعيد المحلي، في حالة توقع استرداد المدفوعات؛

٢' تدعيم قدرات الجهات المالية والإئتمانية المحلية الفاعلة على القيام بتلك العمليات ودعم قدرة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية على تعزيز تلك العمليات؛

(ب) الترتيبات:

١' إنشاء صندوق استثماري لتمويل العمليات التجريبية للتمويل الأولي القابل للسداد وغيرها من العمليات المبتكرة داخل المؤسسة من أجل تنفيذ الأنشطة التجريبية بوجه خاص؛

٢' إنشاء لجنة للتوجيه والرصد مكونة من ١٢ - ١٤ شخصاً يعينون بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين. ويمكن بالإضافة إلى ذلك دعوة ممثلي الحكومات والمؤسسات المالية الدولية وهيئات الأمم المتحدة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الرئيسية للاشتراك في اللجنة؛

(ج) المستوى الكلي:

العمل مع المؤسسات المالية الدولية القائمة وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة وجهات التشغيل الأخرى وأصحاب المصلحة ذوي الصلة، مع النظر في الشروط المسبقة لترتيبات التمويل؛

(د) المنهجية:

١' ترتيبات شراكة بين الحكومات الوطنية والسلطات المحلية وجماعات المجتمع المحلي وجهات الوساطة المالية التي يوجد معها اتفاق بشأن التسديد المؤجل للصندوق الاستثماري؛

٢' تختلف الأنشطة التجريبية عن الترتيبات الحالية الخاصة بمرفق تحسين الأحياء الفقيرة والصندوق الاستثماري للمياه والتصحاح من حيث أن بعض أنشطة ذلك الصندوق ستكون واجبة السداد في حين أن أنشطة الصندوقين الآخرين تقدم كمنح فحسب؛

٣' توسع الأنشطة التجريبية لتمويل الاستثمار الأولي الواجب السداد من خلال الوسطاء، ولكنها لن تشمل الاقتراض أو التسليف المباشر أو الضمانات أو الاستثمارات في الأسهم؛

٤' توفير دليل تنفيذي للعمليات يصف العمليات الخاصة بمختلف عمليات تمويل الاستثمار الأولي الواجب السداد وغيرها من الآليات التمويلية المبتكرة بالتشاور مع لجنة الممثلين الدائمين ولجنة التوجيه والرصد؛

٥' مراعاة اتباع نهج إقليمي متوازن؛

(ه) التحليل:

١' النظر في الخيارات ومختلف ترتيبات الشراكة، بما في ذلك الشراكة مع الحكومات والسلطات المحلية والمؤسسات المالية الدولية وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية الرئيسية؛

٢' النظر في تكاليف العمليات، والتخلف عن السداد، ورسم الأهداف، وخدمة الدين، وأسعار الفائدة ومخاطر صرف العملات لضمان الإدارة السليمة للمخاطر وتعزيز الأسواق المحلية؛

(و) التعاون:

سيمثل التعاون والتكامل والشراكة الترتيبات الرئيسية من البداية؛

(ز) التقييم:

سيتم الاضطلاع بتقييمات خارجية لأنشطة القطاع، بما في ذلك تقييم التقدم المحرز في تنفيذ العمليات التجريبية في تمويل الاستثمار الأولي الواجب السداد وغيرها من الآليات المبتكرة وتقييم البدائل من أجل التنفيذ بصورة أكثر فعالية؛

(ح) الإدارة:

تخضع الأنشطة التجريبية لعمليات تمويل الاستثمار الأولي الواجب السداد وغيرها من الآليات المبتكرة لترتيبات إدارية ومالية ضرورية منفصلة على النحو المشروح في النظام المالي والقواعد المالية ذات الصلة للمؤسسة؛

(ط) الاستمرارية/الخطوات القادمة:

في نهاية الأنشطة التجريبية، في عام ٢٠١١، يتم إجراء تقييم يسترشد به مجلس الإدارة في أي قرار يتخذه في دورته الثالثة والعشرين بشأن الاستخدامات المحتملة للمنهجيات التجريبية؛

٨ - يطلب أيضاً إلى المديرية التنفيذية أن تقدم إلى مجلس الإدارة في دورته الثانية والعشرين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة السابعة

٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٧

## المرفق الثاني

## رسالة موجهة من السيد بان كي - مون الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في دورته الحادية العشرين

١ - يمثل هذا العام معلماً رئيسياً في تاريخ البشرية: إذ لأول مرة سيكون هناك نصف سكان العالم يعيشون في البلدات والمدن. ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة المئوية ارتفاعاً حاداً في العقود المقبلة، خاصة في مدن العالم الثالث.

٢ - الفقر الحضري ينبغي ألا يكون واقعاً مقبولاً في الحقبة الحضرية الجديدة. ومع ذلك، فإن هذا العام أيضاً سيكون العام الذي يتوقع أن يبلغ فيه عدد سكان الأحياء الفقيرة في العالم بليون نسمة.

٣ - يجب أن تكون إحدى أولوياتنا الثابتة، ونحن نواصل جهودنا لإصلاح الأمم المتحدة وإنعاشها، تخفيف حدة الفقر. ولكي نحقق الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تحسين حياة مائة مليون من سكان الأحياء الفقيرة بحلول عام ٢٠٢٠ لا بد من زيادة تضافر الدعم الدولي. وسيجر عدم تحقيق ذلك خطر استبعاد اجتماعي واسع النطاق وما يتبع ذلك من انعكاسات وطنية دولية.

٤ - ومن الأسباب الأخرى التي تحتم تحسين الأوضاع المعيشية في بلداتنا ومدننا ضرورة الحد من تأثيرها على تغير المناخ. فالمدن تستأثر بما يقدر بـ ٧٥ في المائة من استهلاك الطاقة في العالم، وتنشأ ٨٠ في المائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من المناطق الحضرية. ولذا لم يكن من المصادفة أن يصبح تغير المناخ من أولى الشواغل خصوصاً مع تحول العالم في الغالب إلى عالم حضري. وفوق ذلك، فإن فقراء الحضر، هم الأكثر تعرضاً للتضرر من الكوارث الطبيعية التي كثيراً ما تقع بسبب أنماط تغير المناخ، نظراً إلى أنهم يعيشون في الغالب في الأماكن غير المأمونة المعرضة عادة للكوارث.

٥ - لقد شاهدت هذا على الطبيعة في شهر كانون الثاني/يناير الماضي، عندما زرت حي كبيراً الفقير الواسع في نيروبي. فقد شهدت شدة الفقر الحضري وسمعت عن تعقيدات مواجهة التحديات والتصدي لها. فسكان الأحياء الفقيرة أنفسهم لديهم مواردهم ولكنهم لا يجدون سبل الوصول إلى نظم الإقراض الميسور. وتمتلك البلديات الأراضي، ولكنها لا تمتلك رأس المال للاستثمار. وتمتلك المصارف السيولة وتفتقر إلى الآليات لتسليف الفقراء. ولدي إدراك واضح بأن الوقت ليس في صالحنا.

٦ - ويشجعني كثيراً أن مجلس إدارة موئل الأمم المتحدة للموئل يدرس هذه القضايا. وأتطلع إلى معرفة نتائج مناقشتكم بشأن الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل وبشأن الآليات من مثل مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية، التي صدر نظامها المالي الجديد وقواعدها المالية الجديدة في آب/أغسطس الماضي. وآمل أن تفضي جهودكم إلى تعزيز موئل الأمم المتحدة وتمكينه من العمل بفعالية أكبر مع شركائكم نحو تحقيق توسع حضري مستدام وحقيقي. وتقبلوا فائق تمنياتي لكم بالنجاح في مداولاتكم المهمة.

## المرفق الثالث

## موجز البيانات الاستهلالية

## ألف - بيان السيدة أنا تيباجوكا، المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة

١ - رحبت السيدة تيباجوكا بالمشاركين في نيروبي بوصفها المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة والمديرة العامة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي معاً. ورحبت على وجه الخصوص بحضور السيد موي كيباكي رئيس جمهورية كينيا للاجتماع، وهو ما يشهد على استمرار دعمه لعمل برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة. ووجهت التهنته إلى السيد أكيم شتاينر على تعيينه مديراً تنفيذياً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وأشارت بارتياح إلى أن التعاون القائم بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة قد ازداد قوة منذ وصوله. كما وجهت التهنته إلى السيدة إنغا بيورك-كليفلي على تعيينها نائبة للمدير التنفيذي لموئل الأمم المتحدة.

٢ - واسترعت الانتباه إلى التعاون القائم بين موئل الأمم المتحدة وحكومة كينيا في إطار البرنامج المشترك لترقية الأحياء الفقيرة في كينيا، ورحبت بما يجري من تضمين مسألتي تمويل الإسكان وترقية الأحياء الفقيرة في صلب ميزانيات الحكومة. وأشارت إلى الزيارة التي قام بها السيد بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة مؤخراً إلى حي الأكواخ الفقيرة في كيبيرا في نيروبي والتي عبرت عن تضامنه مع أكثر من ٧٥٠.٠٠٠ نسمة يعيشون هناك ودعمه لعمل موئل الأمم المتحدة. وأشارت إلى أنه لأول مرة في التاريخ، سيعيش نصف سكان العالم في عام ٢٠٠٧ في مناطق حضرية. وقالت إن مما يثير الانزعاج أن معدل تكون أحياء الأكواخ الفقيرة لا يزال هو نفس معدل النمو الحضري تقريبا، وأن عدد سكان أحياء الأكواخ الفقيرة في العالم سيصل إلى مليار نسمة في عام ٢٠٠٧.

٣ - واسترعت الانتباه أيضاً إلى خطة موئل الأمم المتحدة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨-٢٠١٣، التي رسمت بعد عملية مفاوضات مستفيضة مع الدول الأعضاء والشركاء الخارجيين. وقد صممت الخطة لدعم دور موئل الأمم المتحدة كحفاز للتنفيذ المنسق لجدول أعمال الموئل والأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة، وتعتبر حزمة أهداف وأنشطة استراتيجية لدعم تحقيق رسالة موئل الأمم المتحدة ورؤيته. وتقر الخطة بأن التوسع الحضري المستدام يتطلب عملية تشاركية ومن ثم يشجع على زيادة بناء التحالفات بين الدول الأعضاء، ووكالات وبرامج وصناديق الأمم المتحدة الأخرى،

والمؤسسات المالية المحلية. ومن العناصر الهامة الأخرى في الخطة دعوتها إلى إدخال العمل بآلية الصندوق الدائر.

٤ - ووجهت التهنتة إلى الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء مملكة البحرين منذ عام ١٩٧١ على فوزه بالبراءة الخاصة لجائزة شهادة المؤئل الشرفية لعام ٢٠٠٦. لقد أسفرت سياسته بشأن تنفيذ التنمية المستدامة بواسطة مكافحة الفقر عن ظروف عمل محسنة للجميع، وتم تحديدها على أنها نموذج لأفضل الممارسات في الإدارة الحضرية الرشيدة. ومن دواعي سرور مؤئل الأمم المتحدة أن يتعاون مع حكومة البحرين في ترويج هذا النهج ودعوة الآخرين إلى محاكاة نموده الجيد.

#### باء - بيان السيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

٥ - أشار السيد أكيم شتاينر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أنه للمرة الأولى في تاريخ البشرية يعيش غالبية الناس في بيئات حضرية ارتفع بنياهاً عالياً وانتشرت إلى مسافات بعيدة وقدمت للكثيرين ذلك الأمل المخادع في كثير من الأحيان بالفرار من ربة الفقر. إن موضوع التوسع الحضري المستدام المطروح في الدورة الراهنة لمجلس الإدارة له أهمية كبيرة بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. لقد بدأ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤئل الأمم المتحدة، في إطار التعاون القائم بين المنظمين الشقيقتين، في البحث بجرص، في سياق مبادرة "أمم متحدة واحدة" ولكونهما تتخذان مقرين رئيسيين في نفس الموقع، في الصلة القائمة بين الظروف البشرية وتنمية كوكب الأرض. ومن بين ثمرات تعاونهما ذلك الإطار الاستراتيجي المشترك الذي يجري وضعه والذي يهدف إلى مواصلة إضفاء الطابع المؤسسي على تعاونهما ووضع تقرير عن بيئة المدينة في إطار توقعات البيئة العالمية يكون موضوعها مدينة نيروبي، والذي ستطرح نتائجه الأولية أثناء الدورة الراهنة، مما يبرهن على نموذج ممتاز للتعاون بين الأمم المتحدة والسلطات المحلية.

٦ - إن الصلة بين التنمية المستدامة والبيئة أصبحت أخيراً موضع إقرار، رغم أنه لا يزال ينظر إلى تغير المناخ على أنه مدعاة لصرف الانتباه عن الحاجات الأساسية. وشدد على أهمية تفهم العلاقة بين البيئة والتوسع الحضري، مشيراً، على سبيل المثال، إلى أن أكثر من ٨٠ بالمائة من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري تنبع من مراكز حضرية. ومن شأن الخيارات التي تتخذ في يومنا الحاضر بشأن قضايا من قبيل التخطيط الحضري والنقل والتفاوت الاجتماعي أن تكبل أجيالاً من الناس في نتائج تلك الخيارات. ولذلك فمن الضروري السعي إلى تحرير الأجيال المقبلة من خلال الاختيارات الملائمة والإدارة الفعالة للمناطق الحضرية في الزمن الحاضر.

٧ - وأشار إلى الحاجة إلى تنشيط أسرة الأمم المتحدة بإحساس بالغرض المشترك، وشدد على أنه ينبغي لمجلسي إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة أن يعملوا كمنطلقين فئائين لمعالجة توقعاتهما المشتركة. وأبرز أهمية إدراك أن القرارات التي تتخذ في المدن تؤثر على الناس فيما وراء حدود المدن. إن الآثار الإيكولوجية للمناطق الحضرية تعتبر تحدياً علاوة على كونها فرصة للمخططين والناس والنظم الإيكولوجية، ومن المهم النظر إلى التوسع الحضري في السياق الحضري - الريفي. إن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة ومبتكرة لمعالجة التحديات القائمة في التوسع الحضري. وأعرب عن تمنياته للممثلين بدورة ناجحة ومثمرة وشدد على التزام كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة وتعاونهما المستمر والمستقبلي.

### جيم - رسالة من الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس وزراء مملكة البحرين

٨ - وجه السيد فهمي الجودر، وزير الأشغال والإسكان في البحرين، الشكر إلى كينيا على الاستقبال الذي أولته لوفده، ونقل تحيات رئيس الوزراء وشعب مملكة البحرين. وقرأ رسالة بالنيابة عن معالي الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين، أعرب فيها الشيخ خليفة عن تقديره لموئل الأمم المتحدة لمنحه البراءة الخاصة لجائزة شهادة الموئل الشرفية لعام ٢٠٠٦. لقد ركز على مدى ٣٥ سنة من رئاسته للوزارة على البرامج الاقتصادية والإئتمانية للقضاء على الأسباب الجذرية للفقر من خلال التعاون مع الشعب. إن البراءة الخاصة لموئل الأمم المتحدة بمثابة تبيان مثير للغبطة وموضع ترحيب بأن تلك الجهود قد بذلت في الاتجاه الصحيح. إن البحرين ستشارك باهتمام ونشاط في دورة مجلس الإدارة ولديها خبرة قيمة تتشاطرها بشأن السياسات الخاصة بالموئل والتنمية الاجتماعية والإدارة الحضرية الرشيدة، وكلها ضرورية من أجل إنجاز الأهداف الإئتمانية. كما لدى البحرين خبرة هائلة، من بين جملة أمور، في نظم تمويل الإسكان. ويعتقد الشيخ خليفة بأن موئل الأمم المتحدة قادر على مواجهة تحديات توفير المأوى اللائق للجميع وأن الدورة الراهنة ستسفر عن حلول للتحديات التي يواجهها العالم في هذا المجال.

### دال - بيان السيد موي كيباكي رئيس جمهورية كينيا

٩ - رحب الرئيس كيباكي بالمشاركين في الدورة معرباً عن سروره بأن موضوعها هو التوسع الحضري المستدام مع التركيز على العمل المحلي، وبأنه سيولى التأكيد على التمويل والتخطيط، وهي أمور لها أهميتها البالغة للتنمية المستدامة للمراكز الحضرية، حيث كانت عدم كفاية التمويل والقدرة على مدار السنين بمثابة أكبر التحديات للعمل الفعال. كما أن

الموضوع الخاص يعترف بأن العالم آخذ في التوسع الحضري بسرعة، مع نمو سكان الحضر بسرعة مع هجرة الشباب إلى البلدات والمدن. إن أكبر مدن العالم توجد في البلدان النامية بالنظر إلى المعدل المرتفع لحركة السكان. ويتمثل التحدي في إدارة هذا النمو بشكل مستدام ومعالجة مشاكل الإسكان الميسور والملائم. إن المستوطنات غير النظامية تنتشر بدون تخطيط وتفتقر إلى التصحاح الصحيح والمرافق الأساسية والبنية التحتية الاجتماعية مثل المدارس وقوات الشرطة وتوجد بها فرص استخدام محدودة. ويتمثل الأثر التراكمي لتلك العوامل السلبية في أن المهاجرين من المناطق الريفية يجدون حرماناً أكبر من الذي واجهوه قبل هجرهم وأهم أكثر عرضة للتضرر من الجريمة وعدم الأمن، مما يفضي إلى قيام طبقة حضرية مستضعفة دائمة بكل ما يصحب ذلك من مشاكل.

١٠ - ويشمل التوسع الحضري المستدام قدرة السلطات المحلية على توفير الخدمات الوافية. وكثيراً ما كان نقص المياه النقية، والإدارة الفعالة للنفايات الصلبة والتصحاح، ومخططات الإسكان الميسور، وشبكات النقل الجماعي الفعال، يعزى إلى الحكومات المحلية الضعيفة والسيئة التمويل. وكثيراً ما كانت الحكومات المركزية تضطر إلى التدخل، إلا أن التدابير التي كانت تتخذها كانت مؤقتة فحسب ولا تقدم حلاً دائماً. ويجب إشراك سكان المدن أنفسهم في معالجة هذه القضايا وكفالة مساءلة السلطات المحلية أمام السكان ومجتمع نشاط الأعمال. ويجب إقامة شراكات قوية وفعالة فيما بين الحكومات المحلية والسكان ومجتمع نشاط الأعمال، ويتعين على السلطات الحضرية أن تستحدث مصادر يعول عليها للإيرادات واجتذاب الموظفين أصحاب المؤهلات العالية والإبقاء عليهم من أجل التخطيط لاحتياجات المراكز الحضرية في المستقبل.

١١ - وأوجز بعض التدابير التي اتخذت في كينيا لمعالجة تحديات التوسع الحضري وكفالة إدارتها بطريقة مستدامة. لقد شرعت الحكومة بالاشتراك مع موئل الأمم المتحدة والشركاء الآخرين في عدد من التدابير لكفالة التوسع الحضري المستدام، وبالأخص برنامج ترقية أحياء الأكوخ الفقيرة في كينيا، الذي يتوخى تحقيق تحسين في أساب رزق ٤,٥ مليون نسمة في المراكز الحضرية في كافة أنحاء البلاد بتكلفة تبلغ ١٢ مليار دولار على مدى ١٣ سنة. لقد أنشأت الحكومة صندوق الإسكان المنخفض التكلفة والبنية التحتية لتجميع الموارد من الحكومة والقطاع الخاص. وقد ساهمت الحكومة بمبلغ ٧ ملايين من الدولارات على مدار السنتين الماليتين الأخيرتين وستضاعف هذا المبلغ في السنة المقبلة. ويجري العمل في بناء ٦٠٠ وحدة سكنية في منطقة الأكوخ الفقيرة في كيبيرا بنبروي، ويجري تحسين المياه والتصحاح في قرية سويتو في نيروبي، ويجري القيام بعمل مماثل في مومباسا وكيسومو. كما تضمنت استراتيجية ترقية أحياء الأكوخ الفقيرة في كينيا تدابير يتم الاضطلاع بها لمنع نشوء أحياء

أكواخ فقيرة جديدة، وهو ما يتطلب استراتيجية تخطيط حضري. ويجري تقديم مشروع ورقة دورة بشأن سياسة الأرض إلى البرلمان خلال الدورة الراهنة. وتعترف الحكومة بأن للسلطات المحلية دوراً مركزياً تقوم به، وقد اتخذت تدابير لتمكين التشاور مع أهالي المجتمعات ومشاركتهم في تحديد الأولويات الإنمائية والعمليات الموازنة.

١٢ - وأعرب عن الأمل في أن يساهم تبادل الأفكار وأفضل الممارسات في الدورة الراهنة لمجلس الإدارة عن تحسين الاستجابات للتوسع الحضري السريع في كافة أنحاء العالم وأقر بما يقدمه برنامج البيئة وموئل الأمم المتحدة من دعم في هذا الصدد. ووجه الشكر إلى الأمم المتحدة لرفع مكتب نيروبي إلى مستوى مكاتب الأمم المتحدة الأخرى ورحب بقرار الأمين العام بدعم موئل الأمم المتحدة فيما يقدمه من مساعدة لترقية حي الأكواخ الفقيرة في كيبيرا.

## مناقشات لجنة الحوار: تمويل الإسكان الميسور والبنية التحتية في إطار إصلاح الأمم المتحدة

١ - أشارت رئيسة لجنة الحوار، السيدة بيورك - كليفي، نائبة المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة، في معرض تقديمها للجنة، إلى أن التمويل موضوع هام في الدورة الواحدة والعشرين. وقالت إن الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل تدعو إلى عملية مستمرة ومتزايدة لبناء التحالفات مع جميع الأطراف المتزمنة بإحداث تغيير، ومن بينها المؤسسات المالية. لقد طلبت الجمعية العامة إلى مجلس الإدارة أن ينشط المؤسسة، بما في ذلك ما يتم من خلال إشراك الفعاليات المحلية، وقد شرعت المنظمة في شراكات استراتيجية في هذا الصدد. إن الشركاء الماليين والإئتمانيين يلتزمون تعاوناً مبتكراً في السعي من أجل الحد من الفقر. ولقد دعي المتحاورون إلى التكلم حول الجهود التعاونية والمبتكرة في هذا المجال لتوفير مدخل في المداورات التي ستجرى أثناء الدورة.

٢ - أشار السيد ماندلا غانتشو، نائب رئيس بنك التنمية الأفريقي، إلى أنه ثبت منذ زمن طويل في رابطة تمويل التنمية أن أساس الحد من الفقر والنمو الاقتصادي هو تنمية البنية التحتية. ومجالات الأولوية التي تلمس الحاجة فيها إلى الاستثمار هي المأوى والمسكن، وخلق الوظائف، والتعليم، والصحة، والسلامة والأمن، والتنمية الثقافية. ودور المؤسسات المالية والإئتمانية ثلاثي الأبعاد - في التحفيز المالي، وبناء الشراكات، والوساطة المعرفية. فينبغي استخدام معارف بنك التنمية الأفريقي وشركائه لتقوية يد الحكومات في بناء القدرات. وينبغي تعبئة الشركاء لتحسين نشر المخاطر فيما بين الشركاء الوثيقي الصلة، وإشراك المجتمعات المحلية، وتحقيق التجانس فيما بين التدخلات. وثمة حاجة إلى استجابات مبتكرة في تصميم الحلول ورصدها، وفي إعطاء الفقراء سبلاً للحصول على التمويل. ومن الضروري تفهم أولويات الفقراء، مثل الاستخدام المربح، ومعالجة تلك الأولويات بحيث يستطيع الفقراء حينئذ أن يحلوا قضية المأوى والمسكن بأنفسهم. وينبغي تنمية أسواق المال المحلية والنهوض بشراكات لخلق الاستخدام، وينبغي أن يستعين بناء المساكن المواد المحلية والأصلية.

٣ - وقال السيد ووتشونغ أوم، مدير بنك التنمية الآسيوي، إنه رغم أن مجالات تركيز المصرف تحولت بمرور السنين، فإن هدفه الجامع كان الحد من الفقر على الدوام. وقد وضع في عام ٢٠٠٢ استراتيجية منقحة للحد من الفقر، تتمثل أهدافها الرئيسية في تحفيز الاستثمار من أجل تنمية البنية التحتية الحضرية. وقد اعتمد المصرف استراتيجية طويلة الأجل ونهجاً

برنامجياً إزاء أنشطته، وتضمنت الابتكارات تمويلياً بالعملة المحلية وإقراضاً شبه سيادي. ويولي المصرف أهمية كبيرة لتكوين الشراكات الفعالة. وبالتالي، تعاون بنك التنمية الآسيوي مع موئل الأمم المتحدة في عدد من المجالات، لا سيما من خلال الصندوق الاستثماري للمياه والتصحيح وبرنامج المياه من أجل المدن الآسيوية. وبنك التنمية الآسيوي منحط مع منتدى المياه لآسيا والمحيط الهادئ في تنظيم أول مؤتمر قمة للمياه في آسيا والمحيط الهادئ سيعقد في اليابان في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧.

٤ - ركز السيد لاري هانا، الخبير الاقتصادي الرئيسي لإقليم أوروبا وآسيا الوسطى في البنك الدولي، على تاريخ التعاون بين البنك الدولي و موئل الأمم المتحدة، والاتجاهات التي تؤثر على جدول الأعمال الموضوع للدورة الحادية والعشرين، والكيفية التي أثرت بها على عمل البنك وتمويل الإسكان الميسور والبنية التحتية. لقد بدأ البنك الدولي في العمل بشأن التوسع الحضري المستدام في أوائل السبعينيات واستهل تعاونه مع موئل الأمم المتحدة - وهي علاقة تستند إلى التكاملية وليس إلى التنافس - في منتصف الثمانينيات، بما في ذلك ما تم من خلال الصندوق الاستثماري للمياه والتصحيح، وبرنامج الإدارة الحضرية، وبرنامج مؤشرات الإسكان، وربما كان الأكثر نجاحاً هو رعايتهما المشتركة لتحالف المدن. لقد زادت ملامح القضايا الحضرية في كافة أعمال البنك الدولي. وقد بدأ البنك في فحص دور المدن والسلطات المحلية في تغير المناخ. ووصف الخطوات الهامة المتخذة في علاج تمويل الإسكان الميسور - حقوق الملكية، والقطاع المالي، والحكومات المحلية وسياسات الإسكان - وشدد على أهمية التعاون فيما بين المنظمات وعلى الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء.

٥ - وقال السيد كيبى كيريشي، المدير المؤسس لصندوق أسهم بركة - أفريقيا، إن من خبرته أن العقبة الرئيسية أمام الإسكان الميسور في كينيا لم تكن نقص رؤوس الأموال المحلية وإنما بالأحرى نقص المعروض من الإسكان. وتمثل التحدي الذي ووجه في تعبئة أسواق المال المحلية المتاحة من أجل الاستثمار الاجتماعي وتشجيع الجهات العقارية على تحويل اهتمامها إلى الإسكان الميسور. وأقر، لدى تشديده على أهمية الانغماس الحكومي، مثلاً من خلال الحوافز السعرية لتوفير الإسكان الميسور، بتجاوب الحكومة الكينية في هذا الشأن. لقد قام موئل الأمم المتحدة بدور رئيسي من حيث التيسير والابتكار، ويعتبر واحداً من الشركاء الرئيسيين لصندوق الأسهم في هذا المجال.

٦ - وأشار السيد أكيم شتاينر، المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى أن الكثير من التنمية الحضرية الراهنة، لا سيما في البلدان النامية، تحدث على مستوى دون الأمثل. فسوق الإسكان، على الرغم من أنه كثيراً ما يكون شديد الحيوية، مفتقد بشكل عام على

مستوى الإسكان الميسور المحايي للفقراء، وثمة حاجة إلى التركيز على السياسات واخفاقات السوق للتصدي لحقيقة أن السياسات المؤسسية والقطاعية لها نهج مجزأة كان ينبغي أن تكون متكاملة. ورغم العلاقات الطويلة الأمد بين المؤسسات المالية الدولية والأمم المتحدة، فإن التعاون بينها كان غير واف في كثير من الأحيان. وهناك حاجة إلى الشراكات التكاملية بين المؤسسات والحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وأسواق رؤوس الأموال الخاصة، من جملة أمور، لمعالجة قضايا الفقر والاستدامة البيئية. لقد كانت الطريقة التي ضُمنت بها الاستدامة البيئية في التنمية الحضرية أبعد من أن تكون فعالة. ومشورة السياسات الراهنة بشأن التنمية الحضرية قاصرة في معالجة الأبعاد الاجتماعية والبيئية. ومن المهم النظر إلى تنمية البنية التحتية الحضرية من منظور الفقراء. هناك العديد من الحلول ذات التوجه القائم على الفقر، مثل ممرات المشاة وحارات الدراجات على طرق العربات الجديدة المزودة أو جمع مياه المطر وكفاءة استخدام الطاقة من أجل الإسكان المنخفض التكلفة، وهي حلول بسيطة ورخيصة وتعود بالفائدة على الفقراء إلى حد كبير.

## المرفق الخامس

## بيان السياسات الذي ألقته السيدة أنا تيباجوكا، المديرية التنفيذية لموئل الأمم المتحدة، بشأن بنود جدول الأعمال ٥ و ٦ و ٨

١ - قالت السيدة تيباجوكا، إنه تم بذل جهود، في معرض صياغة البرنامج وتنظيم العمل المقترحين، لكفالة التوازن الحكيم بين الحوار وصنع القرارات. إن هناك ثلاث قضايا فنية رئيسية على جدول الأعمال: الموضوع الخاص للدورة الراهنة لمجلس الإدارة؛ والخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣؛ وبرنامج العمل والميزانية لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩.

٢ - الموضوع الخاص - حوار حول التوسع الحضري المستدام: العمل على الصعيد المحلي من أجل الحد من الفقر الحضري مع التأكيد على التمويل والتخطيط - كان نتيجة مباشرة للدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي الذي عقد في فانكوفر بكندا في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. وتقدم ورقة الموضوع المعروضة على المجلس نظرة عامة على التفكير والممارسات الراهنين في التخطيط التشاركي وتمويل المستوطنات البشرية. إن هناك حاجة إلى تدابير مبتكرة لإشراك نطاق واسع من الفعاليات في التخطيط والاستثمار لاستخلاص قيمة من الحيز الحضري.

٣ - الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لها ثلاثة مكونات: مكون استراتيجي، ومكون مؤسسي، واستراتيجية لتعبئة الموارد. ورؤية موئل الأمم المتحدة - "التوسع الحضري المستدام من خلال جدول أعمال الموئل" - مفصلة في الخطة بشكل واضح الآن. وقالت، إذ تسترعي الانتباه على وجه الخصوص إلى التركيز على التمويل المبتكر للمستوطنات البشرية، إن التنقيح المقترح للإجراءات التشغيلية والمبادئ التوجيهية له إمكانية سد الفجوة التي لا يمكن إنكارها الموجودة في الإسكان الميسور والخدمات الأساسية المقدمة للفقراء من خلال نهج أكثر استدامة للتمويل. وساهمت الخطة في الإصلاح والاتساق المؤسسين على نطاق منظومة الأمم المتحدة من خلال تركيزها على الإدارة والمساءلة المستنديين إلى النتائج.

٤ - وفيما يتعلق بمكون استراتيجية تعبئة الموارد في الخطة، فإنها وجهت الشكر إلى الجهات المانحة التي يسرت تحقيق زيادة بمقدار خمسة أمثال في التمويل المتاح منذ أن أصبح موئل الأمم المتحدة برنامجاً في عام ٢٠٠٢، وإن كانت مواطن الدعم المستمرة تتضمن اختلالاً بين المساهمات المخصصة وغير المخصصة وعدم إمكانية التنبؤ بالتمويل. وتسعى

الاستراتيجية إلى معالجة هاتين المشكلتين بواسطة توطيد قاعدة الموارد الراهنة، والعمل من أجل جدول طوعي للمساهمات المقدرة واتباع استراتيجية للاتصالات أكثر قوة لمواصلة تعزيز وضوح رؤية موئل الأمم المتحدة.

٥ - ويتمثل نشاط رئيسي في إطار مجال التركيز ٣ في حملة للنهوض بخطط العمل على الصعيد الوطني ومستوى المدينة من أجل بناء مساكن لائقة وميسورة في جميع البلدان التي ينطبق عليها ذلك. وستعمل الحملة على الارتباط مع شركاء، بما في ذلك القطاع الخاص، لتعبئة التمويل لبناء إسكان ميسور السرعة التي تسد الفجوة في أرصدة الإسكان بنسبة ١٠ بالمائة فيما بين عامي ٢٠٠٨ و٢٠١٣. وكخطوة أولى، من المهم للحكومات أن تُضمن التنمية الحضرية الحمايية للفقراء في خططها وميزانياتها الإنمائية الوطنية. وحيثما تُبدى الإرادة السياسية، فسيقدم موئل الأمم المتحدة خبرته في التنظيم المجتمعي وبناء القدرات والمشورة السياسية.

٦ - وقضية الأرض لها دور مركزي في عدم الاستقرار والنمو الاقتصادي البطيء في الكثير من المدن. ويتعين، بغية معالجة الأبعاد المعقدة لتلك القضية، أن يتم تضمين الشبكة العالمية لأداة الأرض التابعة لموئل الأمم المتحدة في صلب الاهتمامات. وناشدت الدول الأعضاء بكفالة عدم إنكار ضمان الحيازة على النساء من خلال قواعد الميراث التمييزية. كما أبرزت إمكانية تعرض فقراء الحضر للتضرر من تغير المناخ، وقالت إن موئل الأمم المتحدة سيعمل عن كثب مع برنامج البيئة لبناء القدرات على العمل المحلي في ذلك المجال.

٧ - كان مطلوباً في برنامج عمل وميزانية الفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ زيادة قدرها ١٥ مليون دولار للشروع في تنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل. وقالت إن الوقت قد حان لقيام موئل الأمم المتحدة بالاستثمار في نظمه بحيث يستطيع أن يعمل بفعالية وكفاءة تامتين.

٨ - بيد أنها شددت على أن الموضوع والخطة وبرنامج العمل والميزانية ليسوا بمثابة نهاية في حد ذاتها وإنما نقطة انطلاق على الطريق نحو قيام موئل أمم متحدة أكثر تركيزاً واتساقاً وترابطاً.

## المرفق السادس

## الموجزان المقدمان من رئيس مجلس الإدارة بشأن الجزء الرفيع المستوى والحوار الذي دار حول الموضوع الخاص للدورة الحادية والعشرين

### ألف - مقدمة

١ - تألف الجزء الرفيع المستوى للدورة الحادية والعشرين لمجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية من خمس جلسات عامة عقدت في ١٦ و ١٧ و ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وتركزت المناقشات على القضايا التالية: أنشطة موئل الأمم المتحدة، بما في ذلك مسائل التنسيق (البند ٥ من جدول الأعمال)؛ والحوار حول الموضوع الخاص بالدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة (البند ٦ من جدول الأعمال)؛ والخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل للفترة ١٠٠٨ - ٢٠١٣ (البند ٨ من جدول الأعمال).

### باء - موجز مداوالات الجزء الرفيع المستوى بشأن البنود ٥ و ٦ و ٨ من جدول الأعمال

٢ - أعرب الكثير من الممثلين عن تقديرهم العميق لحكومة وشعب كينيا على كرم ضيافتهم في استضافة الدورة الحادية والعشرين. ووجه معظم المتكلمين الذين طلبوا الكلمة تهنئتهم لرئيس الدورة الحادية والعشرين وأعضاء المكتب على انتخابهم لهذه المناصب. ووجه الكثير من الممثلين تهنئتهم إلى المديرية التنفيذية على إعادة تعيينها مديرة تنفيذية لموئل الأمم المتحدة وتعيينها مديرة عامة لمكتب الأمم المتحدة في نيروبي، وأعربوا عن امتنانهم لها بشأن بيان السياسات الشامل الذي قدمته. وأعرب عدد من الممثلين من البلدان النامية عن شكرهم للدعم المقدم إلى وفودهم لحضور الدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة، وشرح الكثيرون مجالات التعاون في بلادهم مع موئل الأمم المتحدة وأعربوا عن امتنانهم للمديرة التنفيذية لمنظمتها ككل بما في ذلك للأعمال التحضيرية للدورة الحالية لمجلس الإدارة.

٣ - وجه ممثل سري لانكا شكره إلى المديرية التنفيذية لاهتمامها الشخصي بإعادة تأهيل بلاده في أعقاب التسونامي. كما أعرب ممثل إندونيسيا عن تقديره لموئل الأمم المتحدة والبلدان المانحة والمنظمات الدولية الأخرى لدعم عملية إعادة التأهيل والتعمير في بلاده. ودعا ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية المديرية التنفيذية إلى زيارة بلاده لكي تختبر بنفسها الحاجة الملحة إلى التعمير. كما طلب دعم موئل الأمم المتحدة لبرنامج بلاده بشأن نزع السلاح والتسريح وإعادة الاندماج الاجتماعي الجاري تنفيذه في الوقت الراهن، والذي يحتاج إلى الإسكان.

٤ - وفي هذا الصدد، وجه عدد من الممثلين الانتباه إلى الحاجة إلى المزيد من انخراط موئل الأمم المتحدة في معالجة تحديات تنمية المستوطنات البشرية المستدامة في المناطق المنكوبة بالتزاعاات.

٥ - تكلم عدد من الممثلين عن عصر حضري جديد تعيش فيه نصف البشرية في مناطق حضرية وتشكل فيه المستوطنات غير النظامية أسرع الأحياء نمواً في تلك المدن والبلدات؛ وقالوا إن العالم المتجه نحو التوسع الحضري ينطوي على فرص وتحديات.

٦ - أشار العديد من الممثلين إلى المسؤولية الرئيسية الواضحة التي تتحملها الحكومات المحلية والوطنية في معالجة تحديات التوسع الحضري وشددوا على أهمية عمل الحكومات المحلية والوطنية معاً لتلبية الحاجات المحلية في الوقت الذي تقوم فيه بتنفيذ الأولويات الوطنية. وفي هذا السياق، أبرز أحد ممثلي منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية أهمية اعتماد مشروع المبادئ التوجيهية بشأن تطبيق اللامركزية وتقوية الحكومات المحلية.

٧ - أكد العديد من الممثلين على الحاجة إلى الوفاء بالالتزامات والأهداف المتفق عليها من قبل المجتمع الدولي ككل، بما في ذلك تلك المتصلة بالماوى الملائم للجميع وتنمية المستوطنات البشرية المستدامة في عالم متجه نحو التوسع الحضري. وفي هذا الصدد، دعا العديد من الممثلين إلى تدعيم مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية. بيد أن ممثل الاتحاد الأوروبي حث على ضرورة أن يناظر أي تدعيم للمؤسسة دور المنظمة في ببناء المعونة الدولي.

٨ - أعرب العديد من الممثلين عن تأييدهم لدعم مكتب الأمم المتحدة في نيروبي باعتباره المقر الرئيسي لموئل الأمم المتحدة وبرنامج البيئة والمقر الرئيسي الوحيد للأمم المتحدة الواقع في بلد نام.

٩ - شدد عدد من الممثلين على أهمية الشراكة كمبدأ رئيسي في عمل موئل الأمم المتحدة وأبرزوا أهمية التنسيق على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية. وطالبوا بانخراط أكثر فعالية واتساعاً لشركاء موئل الأمم المتحدة، وبخاصة القطاعين الخاص والعام، وبتعاون وتنسيق أكثر فعالية بين موئل الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى الوثيقة الصلة، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٠ - قال أحد الممثلين إن حكومته تؤيد بشدة أنشطة موئل الأمم المتحدة بشأن القضايا المتصلة بالتنمية الاجتماعية في المستوطنات البشرية في القطب الشمالي وشدد على الحاجة إلى تحسين التعاون مع المنظمات الأخرى في تلك المنطقة، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة للبيئة

ومجلس القطب الشمالي. ورحب ممثل آخر بزيادة التعاون فيما بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة ولكنه قال إنه ينبغي أن يشمل ذلك أيضاً تفاعلاً أوثق بين لجنة الممثلين الدائمين والمنظمتين. وأشار أحد الممثلين إلى الحاجة إلى تقريب موئل الأمم المتحدة بشكل أوثق من المحليات بواسطة تدعيم تعاونه مع البلدان.

١١ - أعرب ممثل لإحدى الدول الجزرية الصغيرة النامية عن الأمل في أن يتم تضمين الدول الجزرية الصغيرة النامية في صلب مشاريع وبرامج موئل الأمم المتحدة وأن تكون من بين نتائج الدورة الراهنة الالتزام بتأييد تنمية المستوطنات البشرية المستدامة في تلك الدول من أجل كفاءة تنفيذ تلك العناصر التي تتصل بالمستوطنات البشرية في استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية.<sup>(٥٣)</sup>

١٢ - رحب الكثير من الممثلين بالتركيز في الدورة الراهنة على موضوع التوسع الحضري المستدام: العمل على الصعيد المحلي للحد من الفقر الحضري، مع التأكيد على التمويل والتخطيط. وتم الإعراب في هذا الصدد عن التأييد لمبادرة المديرية التنفيذية بتسمية يوم دولي للإسكان الميسور. وأعلن أحد الممثلين، معرباً أيضاً عن مساندة مبادرة المديرية التنفيذية، عن أنه سيتشاور مع حكومته في إمكانية عقد ذلك اليوم الدولي في بلده.

١٣ - وجه وزير الإسكان في الهند وجمهورية إيران الإسلامية الانتباه إلى المؤتمر الوزاري الأول لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ المتعلق بالإسكان والمستوطنات البشرية الذي عقد في نيودلهي في الفترة من ١٣ إلى ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة، والذي تم فيه اختيار جمهورية إيران الإسلامية لاستضافة الجولة الثانية لذلك المؤتمر في طهران في عام ٢٠٠٨.

١٤ - أعرب عدد من الممثلين عن تأييدهم لبرنامج عمل وميزانية موئل الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، ورحبوا أيضاً بالخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣ كأساس لتدعيم موئل الأمم المتحدة وكمعلم له شأنه للمنظمة. إن مجالات تركيزها المخصصة تعتبر تطوراً إيجابياً من شأنه أن يساعد على زيادة توجيه أنشطة المنظمة. ورحب أحد الممثلين على وجه الخصوص بالتركيز الاستراتيجي على مجالات المناصرة الفعالة والنهوض بسياسات الأرض والإسكان المحابية للفقراء والبنية التحتية الحضرية السليمة بيئياً.

(٥٣) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠ - ١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (مطبوعات الأمم المتحدة، رقم البيع E.05.II.A.4 and corrigendum)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

١٥ - أشار عدد من الممثلين إلى أن من شأن خطة متوسطة الأجل قوية أن تكون بالغة الأهمية في كفالة وجود نهج برنامجي أشد تركيزاً وتوسيع نطاق قاعدة تمويل موئل الأمم المتحدة، وخلصوا إلى أنه ينبغي لذلك أن يؤيد مجلس الإدارة في دورته الواحدة والعشرين توفير الموارد الإضافية المطلوبة لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ لكفالة التنفيذ المجدي للخطة المتوسطة الأجل. وشدد أحد الممثلين، فيما يخص الخطة، على أهمية تقوية دور موئل الأمم المتحدة فيما قبل الاستثمار. وأثنى أحد المتكلمين على تركيز الخطة على البيانات والنتائج القابلة للقياس، وهو ما يمكن أن يفضي إلى شفافية أكبر. بيد أن ممثل آخر قال إن الدور البالغ الأهمية للنساء في المجتمعات المحلية لم ينعكس بشكل واف في الخطة. وطلب أحد الممثلين، رغم أنه أعرب عن تأييده الشامل للخطة، مزيداً من المعلومات، من جملة أمور، عن نسبة الموارد التي ستخصص بين الدور المعياري لموئل الأمم المتحدة وأنشطته التشغيلية؛ وما إن كانت المديرية التنفيذية تعتمز إنشاء جدول أعمال للكفاءة بشأن التكاليف الجارية والكيفية التي قد تتحقق بها أهداف الكفاءة والتي يقاس بها التقدم المحقق؛ والكيفية التي قد تنفذ بها الإدارة المستندة إلى النتائج ومتى تنفذ؛ ومن هي الأطراف التي يقترح موئل الأمم المتحدة أن يعمل معها وما هي الترتيبات الواضحة من أجل تحقيق قدر أكبر من التضافر التشغيلي. واقترح، بالإضافة إلى ذلك، أن الأمر يتطلب مزيداً من التحليل والتشاور قبل تحديد طبيعة دور موئل الأمم المتحدة في التمويل.

١٦ - اقترح عدد من الممثلين بأنه ينبغي أن يستند ضمان تمويل واف ويمكن التنبؤ به لموئل الأمم المتحدة، بما في ذلك الخطة المتوسطة الأجل، إلى إطار مالي متعدد السنوات. وأشار أحد الممثلين إلى الحاجة إلى استحداث آليات لتقليل اعتماد المنظمة على المساهمات الطوعية غير القابلة للتنبؤ واقترح من أجل ذلك ضرورة قيام الدول بالنظر في الإبقاء على مساهماتها وزيادتها، واعتماد تعهدات أو مساهمات متعددة السنوات. وفي هذا الصدد، قالت ممثلة النرويج إن حكومتها تعتمز زيادة مساهمتها غير المخصصة لعامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ من ١٥ مليون كرونة إلى ٢٥ مليون كرونة، أي ما يعادل أكثر من ٤ ملايين دولار سنوياً. وأعلن ممثل كينيا أن بلاده تعهدت بزيادة مساهمتها من مبلغ ٥٠.٠٠٠ دولار الحالي إلى ٦٠.٠٠٠ دولار، بدءاً من الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠٠٨ بالنسبة للسنوات الثلاث التالية. وأعلن ممثل رواندا تعهد حكومته بزيادة مساهمتها السنوية إلى ٥٠.٠٠٠ دولار رغم أن مساهمتها المقدرة تبلغ ٤٠٠ دولار فقط. وأعلن ممثل الاتحاد الروسي أيضاً عن زيادة المساهمة السنوية لبلده من ٢٠٠.٠٠٠ دولار إلى ٤٠٠.٠٠٠ دولار.

١٧ - بيد أن أحد الممثلين أعرب عن الانشغال لأن نسبة مئوية كبيرة من ميزانية موئل الأمم المتحدة مخصصة للأعمال الاستشارية وحلقات العمل، مما يترك القليل للمشاريع

الملموسة التي تصل إلى المجتمعات الفقيرة المستهدفة، وحث المديرية التنفيذية على أن ترصد الإنفاق وأن تكفل استخدام الأموال لما فيه صالح البلدان المستهدفة والمستخدمين النهائيين. كما أشار مع الانشغال إلى الميل المتزايد لوكالات الأمم المتحدة إلى إقامة قراراتها بشأن تخصيص الموارد للدول الأعضاء على معايير سياسية.

١٨ - وفيما يتعلق بآلية التمويل المبتكرة، حساب الصندوق الدائر، الذي يمكن من خلال القواعد واللوائح الجديدة التي أصدرها الأمين العام، تم الإعراب عن تأييد مجموعة الـ ٧٧ والصين لاستهلال نهج تجريبي وتدرجي بشأن مخططات حساب الصندوق الدائر على الصعيد القطري. كما أعرب عدد من الممثلين الآخرين عن التأييد للحساب واقترحوا إنشاء صندوق أفريقي داخل موئل الأمم المتحدة لمنع نشوء أحياء الأكوخ الفقيرة وترقيتها لتحفيز زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية. وقال أحد الممثلين، لدى إشارته إلى أن حكومته لديها تحفظات قوية بشأن الجدول الإرشادي الطوعي للمساهمات، إن ثمة حاجة إلى مزيد من التوضيح قبل أن يكون بالإمكان اتخاذ أي قرار بشأن حساب الصندوق الدائر. وحذر ممثل آخر من المضي قدماً بسرعة كبيرة في استهلال آلية الصندوق الدائر، واقترح ضرورة البحث في جميع البدائل قبل الدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة، عندما يمكن النظر في القضية. وأيد أحد الممثلين اختبار العمليات التجريبية المقترحة لرأس المال الاستهلاكي القابل للتجديد في إطار صندوق ترقية الأحياء الفقيرة والصندوق الاستئماني للمياه والتصحاح.

١٩ - تكلم العديد من الممثلين محبذين الإطار المعياري والتشغيلي المعزز الجديد لموئل الأمم المتحدة الذين قالوا إنه ضروري للانطلاق نحو تحقيق أهداف موئل الأمم المتحدة. بيد أن ممثل الاتحاد الأوروبي شدد على أنه ينبغي تحديد أي توسع متوخى مقابل خلفية الدور الحفاز الذي تقوم به المنظمة وميزتها التنافسية، ومواردها وقدرتها المؤسسية المحدودتين بالمقارنة مع الوكالات والمؤسسات الأخرى. وشدد أحد الممثلين على أن دور موئل الأمم المتحدة في مجال المستوطنات البشرية هو أولاً وقبل كل شيء دور معياري وأن المنظمة مؤهلة بشكل جيد للمساعدة في استنباط أفضل الممارسات وتوفير منتدى للحوار والخبرات. كما أكد على دور المنظمة في العمل كحافز لاتخاذ الإجراءات على المستوى المحلي من خلال قيام المنظمة بتوفير المشورة التقنية وإدارة المعارف. وحث متكلم آخر موئل الأمم المتحدة على التركيز بشكل أضيق على توطيد برامجها الرئيسية بدلاً من التركيز على برامج أكثر عدداً وأكثر تنوعاً.

٢٠ - أيد العديد من الممثلين تقوية قدرة المكاتب الإقليمية لموئل الأمم المتحدة. وشدد أحد الممثلين على أهمية توسيع نطاق الاستراتيجيات الإقليمية لموئل الأمم المتحدة وتنمية تمثيلها

الإقليمي والوطني. وفي هذا الخصوص، رحب أحد الممثلين بإنشاء مكتب إقليمي في بلده مؤخراً.

٢١ - أشار ممثل الاتحاد الأوروبي إلى أنه ينبغي النظر إلى أنشطة موئل الأمم المتحدة وتنميتها بالمقارنة مع خلفية عملية الإصلاح الجارية على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وشجع ممثل آخر موئل الأمم المتحدة على الانخراط بنشاط في البرنامج التجريبي "أمم متحدة واحدة" لتعلم الدروس والبحث عن التضافر مع المنظمات المحلية، ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، والجهات المانحة، والمنظمات غير الحكومية. وأعرب ممثل عن التأييد لتوصيات الفريق الرفيع المستوى المعني بالاتساق على نطاق الأمم المتحدة وأعرب عن الأمل في أن يكون موئل الأمم المتحدة مساهماً قوياً في عملية إصلاح الأمم المتحدة، وأشار آخر إلى أن الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل يمكن أن تساعد عملية إصلاح الأمم المتحدة بإبراز أهمية القضايا الشاملة في البرامج القطرية "أمم متحدة واحدة".

٢٢ - أثنى العديد من الممثلين على المنتدى الحضري العالمي كمكان بناء لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات. وأشار أحد الممثلين إلى أن المنتدى الحضري العالمي حقق مساهمة لها شأنها في تضمين جدول الأعمال الحضري في صلب الاهتمامات، وقام بدور له شأنه في تقوية تنسيق الدعم الدولي لتنفيذ جدول أعمال الموئل. وأعرب ممثل آخر عن تأييده لإنشاء وحدة المنتدى الحضري العالمي في مكتب المديرية التنفيذية.

٢٣ - أشار أحد الممثلين إلى التأثير المتزايد لتغير المناخ، وهي قضية لها أهمية خاصة في السياق الحضري، على جدول الأعمال الدولي: فالمدن هي المتسبب في تغير المناخ وضحية له. وشدد ممثل آخر على أهمية تقليل المدن لعبئها على البيئة بواسطة الحد من استخدام الطاقة وانبعاثات غازات الاحتباس الحراري. وقال أحد الممثلين إنه ينبغي إيلاء اهتمام وثيق بتغير المناخ والتوسع الحضري، لا سيما بالنسبة لإدارة مخاطر الكوارث.

٢٤ - اقترح ممثل كينيا ضرورة قيام مجلس الإدارة في دورته الواحدة والعشرين بتخصيص كمية لها شأنها من موارد المؤسسة و/أو صندوق ترقية الأحياء الفقيرة لتوفير البنية التحتية في كيبيرا في نيروبي، التي يقال إنها أكبر حي للأكواخ الفقيرة في أفريقيا؛ وعلاوة على ذلك، ينبغي له أن ينشئ نظاماً للائتمانات الرهنية ونظاماً لدعم نشاط الأعمال من خلال التعاونيات ونظم مؤسسات التمويل المتناهي الصغر وجهات توفير الخدمات المحلية لزيادة الجهود المبذولة لتحسين الإسكان والمياه والتصحيح في هذه المستوطنة غير النظامية. كما أعرب العديد من الممثلين، بشأن مسألة ترقية أحياء الأكواخ الفقيرة، عن تأييدهم لمشروع

القرار المقترح بإنشاء صندوق أفريقي/آلية تمويل أفريقية لعلاج الغاية المتصلة بأحياء الأكواخ الفقيرة في الأهداف الإنمائية للألفية في أفريقيا.

٢٥ - أعرب أحد الممثلين عن التأييد لصياغة وتنفيذ فوريين لاستراتيجية للتعمير والإنعاش المستدام للسكان المشردين والمعرضين للتضرر، مع التركيز على الأشخاص المتأثرين بالزلازل والفيضانات، ورحب بإنشاء الصندوق المركزي للإغاثة من الحالات الطارئة.

٢٦ - شرح الكثير من الممثلين مبادرات في بلدانهم لعلاج تحديات التوسع الحضري المستدام، بما في ذلك التخطيط المحلي المستوى، والإصلاحات المالية والتشريعية؛ وتنفيذ أنشطة ترقية أحياء الأكواخ الفقيرة، ومشاريع الإسكان الميسور، والنهوض باتباع واستخدام مواد وتكنولوجيات ملائمة للبناء والتشييد؛ ومبادرات خلق الوظائف، من جملة أمور. كما ذكر بعض الممثلين أن الخبرة المكتسبة في بلدانهم يمكن أن تثري بالمعلومات عملية وضع برامج موئل الأمم المتحدة في بلدان أخرى. وفي هذا الخصوص، التمس العديد من الممثلين من البلدان النامية دعماً مالياً وتقنياً من موئل الأمم المتحدة والشركاء الإنمائيين للمساعدة في تنفيذ سياساتهم للإسكان والتنمية الحضرية، ودعا أحد الممثلين البلدان الأفريقية إلى زيادة بناء القدرات الإقليمية وتبادل الخبرات.

٢٧ - أعرب فرادى الممثلين عن التأييد لتنفيذ خطة بالي الاستراتيجية للدعم التكنولوجي وبناء القدرات كفرصة لتعزيز التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة وموئل الأمم المتحدة. وأعرب فرادى الممثلين الآخرين عن الآراء التالية: ثبت أن نظام مدرء برامج الموئل إيجابي في تعزيز الاتساق وإدماج قضايا موئل الأمم المتحدة في السياسات الإنمائية الوطنية وغيرها من العمليات على الصعيد الوطني؛ الموارد الوافية، والتدريب والتوازن الجغرافي بالغة الأهمية؛ ينبغي لموئل الأمم المتحدة أن يدعم أنشطة المؤتمر الوزاري الأفريقي المنعقد بالإسكان والتنمية الحضرية؛ المساعدة المالية والتقنية المتزايدة بالغة الأهمية بالنسبة للبلدان النامية؛ هناك حاجة إلى زيادة تحديد دور موئل الأمم المتحدة في النهوض بالمنظور العالمي والوطني والمحلي بشأن التنمية الحضرية بالبناء على اختصاصاته الرئيسية وتدعيمها.

## جيم - ملخص للحوار حول الموضوع الخاص بالدورة في إطار البند ٦ من جدول الأعمال

٢٨ - تناول مجلس الإدارة هذا البند من جدول الأعمال في جلسته العامة الخامسة والسادسة المعقودتين يوم الأربعاء ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٧. وكلمة الموضوع الرئيسي للحوار هو التوسع الحضري المستدام: الإجراءات المحلية للحد من الفقر الحضري مع التركيبة

على التمويل والتخطيط. وافتتحت رئيسة مجلس الإدارة، السيدة كوماري سيلجا، الحوار ثم سلمت إدارة الاجتماع الجزئين الأولين من الحوار إلى مديرة الحوار، السيدة كريستين بلات رئيسة رابطة المخططين بالكومنولث. وجرى تقسيم الموضوع الرئيسي إلى ثلاثة أجزاء.

## ١ - دور التخطيط في تخفيف حدة الفقر الحضري

٢٩ - أوضحت السيدة بلات أنّ الحوار سيركّز على دور التخطيط في تخفيف حدة الفقر الحضري وعلى تمويل السكن لصالح الفقراء وتحقيق التنمية الحضرية، ثم قدمت الأعضاء في حلقة النقاش التي تناول الجزء الأول وهم: السيدة آسلاوغ ماري هاغا، وزيرة الحكم المحلي والتنمية الإقليمية بالنرويج؛ والسيد لو بينغ، نائب عمدة مدينة نانجينغ بالصين؛ والسيد جون بيار إليونغ إمباسي، الأمين العام لمنظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية في أفريقيا؛ والسيد وولفغانغ فروش، مدير المؤسسة الاجتماعية للشركة الألمانية لتصنيع الكيماويات "باسف" (BASF) بألمانيا. ودعت السيدة بلات هؤلاء الأعضاء إلى عرض آرائهم باختصار.

٣٠ - شدّدت السيدة هاغا على أنّ التحضّر المستدام لا يمكن أن يتحقّق في غياب سلطات محلية قوية، أي هياكل سياسية وإدارية قوية. فالسلطات المحلية يجب أن تكون متفتّحة وأن تصغي لمن تخدمهم، ولاسيما أكثر الفئات ضعفاً. قالت إن ضمان إقامة الهياكل الرسمية اللازمة للمشاركة وتحقيق مشاركة المواطنين المتفانين يشكل تحدياً بالنسبة لجميع البلدان. وأوضحت المتحدّثة أنّ الديمقراطية ليست مجرد المشاركة في الانتخابات، بل هي تُمارس أيضاً في الفترة التي تفصل بين هذه الانتخابات. وأشارت إلى أهمية وجود تقسيم واضح للعمل فيما بين السلطات الوطنية والإقليمية والمحلية، وأهمية توفّر الموارد المالية اللازمة لكي يضطلع كلّ من مستوى من الحكومة بالواجبات المنوطة به. وفي هذا الصدد، رحّبت السيدة هاغا بعرض مشروع المبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية على مجلس الإدارة لكي يعتمده في دورته الحالية. ولاحظت أنّ العمل المعياري الذي قام به مؤئل الأمم المتحدة يمثل خطوة هامة في سبيل تحقيق التحضّر المستدام، وخلصت إلى أنّ الأمر يتطلّب الآن الشروع في التنفيذ.

٣١ - وقدم السيد لو نظرة عامة عن التدابير المعتمدة في نانجينج للتصدي لتحديات التحضر السريع التي تتضمن الإنشاءات السكنية الكبيرة، وإدخال الآليات المالية المبتكرة ومشاريع الإعانة المالية المختلفة. ولدى إشارته إلى أنه من المقرر عقد الدورة الرابعة للمنتدى الحضري العالمي في نانجينج في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٨، قال إنه يتطلع إلى مزيد من المناقشات المتعمقة بشأن النماذج الجديدة للتنمية الحضرية.

٣٢ - وقدم السيد فروش عرضاً موجزاً للتدابير التي تستخدمها شركة باسف (BASF) لضمان الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية في مجالات نشاطها الرئيسي، التي تتضمن إنتاج مواد تشييد المساكن وتنمية الإسكان. واسترعى الانتباه إلى مشروع الشركة المتعلق بتملك المساكن الذي يتيح المجال للموظفين لشراء وحدات سكنية ميسورة التكلفة من الشركة. وبعد ذلك تقوم الشركة بإعادة استثمار الإيرادات في ترميم المباني القديمة أو في تشييد مباني جديدة. وشدد على أهمية مشاركة أصحاب المصلحة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص وتوفير الحوافز للقطاع الخاص من قبل الحكومة. وقال إنه يمكن لموئل الأمم المتحدة أن يضطلع بدور ناشط ورئيسي في التحضر المستدام بالعمل كمنبر لأفضل الممارسات بشأن تبادل النماذج المبتكرة والنجاحات المحققة، وتطوير مجموعة أدوات لإدارة مشاريع التحضر.

٣٣ - وتطرق السيد إمباسي إلى صعوبة التخطيط بالنسبة لكثير من المدن في البلدان النامية التي يتضاعف عدد سكانها كل فترة ١٠ سنوات إلى ١٥ سنة. فقد أخفقت نظم التخطيط في الكثير من المدن في العالم النامي، وذلك لأنها قامت على أساس تجارب البلدان متقدمة النمو ولذلك لم تكن متكيفة مع الظروف المحلية ولا سيما مع الأجزاء الأكثر فقراً من المناطق الحضرية ذات المستويات الأدنى من الموارد والتنظيم المؤسسي. ورحب بحقيقة أن الحكومات قد دعيت، أثناء المنتدى الحضري العالمي الثالث، إلى إعادة تجديد أدوات التخطيط الخاصة بها، واسترعى النظر إلى ستة تحديات رئيسية يجب أخذها في الاعتبار لدى القيام بذلك وهي: الاستعجال؛ والاستثمار؛ وعدم الاستبعاد الاجتماعي، والاستدامة البيئية؛ والمشاركة وبناء القدرات. ولدى تشديده على دور المشاركة، ردد العبارة التالية المقتبسة "إن كل ما تفعله من أجلي، بدون مشاركتي، هل بمثابة عمل ضد مصلحتي".

٣٤ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، وصف عدد من المشاركين آليات التخطيط الموجودة في بلدانهم وتجاربهم في التعاون مع موئل الأمم المتحدة في مجال التخطيط. وشدد أحد الممثلين على أهمية جرد أدوات التخطيط وبلورة أفضل الممارسات. واستجابة للقلق الذي أعرب عنه أحد المشاركين من أنه ينبغي رصد اللامركزية لضمان تحقيق النتائج المرجوة، قال السيد إمباسي إن منظمته قد طورت بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة مرصداً عالمياً بشأن الديمقراطية المحلية تحقيقاً لهذه الغاية. ومن بين النقاط الأخرى التي أثيرت، الحاجة إلى تحول عن النموذج المتبع في تعريف التنمية، وأهمية إعادة النظر في الغرض من نظم التخطيط للقرن الحادي والعشرين في ضوء التحضر السريع ذلك أنه أصبح من الضروري الآن التركيز على قضايا من قبيل الحد من القابلية للتضرر من الكوارث البيئية وضمان الاستدامة البيئية،

ولم تعد أهداف التخطيط السابقة، تنطبق على الوضع. وأشار إلى أن تحديدات التخطيط الحالية هي تحديات دولية لكنها تنطبق علىفرادى البلدان بطرق مختلفة.

٣٥ - وشدد عدد من المتحدثين على أهمية بناء القدرات لجميع أصحاب المصلحة في عمليات التخطيط. ولدى الإشارة إلى أهمية ضمان مراعاة تجارب السكان عامة في عملية التخطيط، شدد أحد المتحاورين على الحاجة إلى الإصغاء بصورة خاصة إلى آراء النساء والشباب. وقال ممثل لأحد البلدان النامية إن المشكلة التي تواجه بعض البلدان لا تتمثل في الافتقار إلى التخطيط وإنما في صعوبة الحصول على ما يلزم من موارد مالية لتنفيذ الخطط.

## ٢ - تمويل عمليات الإسكان والتنمية الحضرية لصالح الفقراء

٣٦ - قدمت السيدة بلات المتحاورين في الجزء الثاني وهما السيدة باربرا كوهلو، مستشارة الإسكان الإقليمي، المركز التعاوني السويدي، والسيد جيمس كينوي، وزير الدولة للشباب، أوغندا.

٣٧ - أشارت السيدة كوهلو إلى أن عملية تمويل الإسكان والتنمية الحضرية لصالح الفقراء هي أهم قضية على الإطلاق تواجه التحضر السريع الذي تسوده الفوضى الجارية في البلدان النامية، والعدد المتزايد من فقراء الحضر الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة. وقد ساهم عجز الحكومات، بوجه خاص بطرق مختلفة، في نشوء التحديات الحالية التي تواجه البلدان الأفريقية. وأبرزت السبل المتنوعة التي قامت المجتمعات الحضرية الفقيرة بموجبه بتنظيم صفوفها، وشددت على أهمية عملية التخطيط الحضري التشاركي والتشاورى. وقالت إن ثمة حاجة لانتقال الجهات المانحة عن وضع المشاريع المنفصلة باتجاه البرامج الأطول أجلاً التي تجمع بين بناء القدرات وتوفير التمويل لعمليات التشييد. فمشاركة الدولة في توفير التمويل الإسكاني لتعزيز المدخرات غير الكافية للفقراء تعتبر حاسمة الأهمية، وينبغي توثيق التجارب المستفادة من شتى أنحاء العالم مع الدروس المستفادة وبلورة أفضل الممارسات من أجل تعزيزها. ولموئل الأمم المتحدة دور يضطلع به في تبادل المعلومات وزيادة التجارب الحضرية الناجحة؛ ومساعدة الدول في تعبئة الأموال وبناء القدرات؛ وتشكيل التحالفات الاستراتيجية. وشددت على المسؤولية المركزية التي تتحملها الحكومات في مواجهة التحديات التي يطرحها التحضر: فيجب أن تكون الحكومات ملزمة بدعم حقوق فقراء الحضر وحمايتهم وضمانهم من خلال إيجاد بيئات تيسيرية، ومساحات مفتوحة للحوار والمشاركة في عمليات التخطيط وصنع القرار؛ ومن خلال إثبات الإرادة السياسية والالتزام بهدف القضاء على الفقر.

٣٨ - وشدد السيد كينوب على أهمية تحديد دور الشباب وتضمين إطار لمشاركتهم في عمليات التمويل والتخطيط. وقال إن الغالبية العظمى من السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية في البلدان النامية تتكون من عدد من الشباب آخذ في التزايد. وأردف قائلاً إن ٧٦ في المائة من السكان في أوغندا هم دون الثلاثين من العمر، وكثير منهم مشردون وعديمو المهارات وليس لديهم دخول محددة، ويعتمدون على القيام بأنشطة غير صحية للبقاء على قيد الحياة. ولدى الشباب طاقات كامنة همة للمساهمة في التنمية الاجتماعية، لكنه يجب الاستفادة من قدراتهم بتحديد غايات مدروسة. وأثنى على صياغة، قرار بشأن إنشاء صندوق استثماري للشباب لإمكانية اعتماده من قبل مجلس الإدارة أثناء دورته الحالية. وشدد مع ذلك، على أهمية بناء القدرات بدلاً من زيادة الاعتماد على معونات الجهات المانحة.

٣٩ - وفي النقاش الذي تلا ذلك، قدم عدد من الممثلين عرضاً مسهباً لتجارب بلدانهم، وتم الاستشهاد بأحد النماذج الناجحة لتكرارها، وهو اتحاد قاطني الأكواخ في ناميبيا الذي يتمثل في قيام مجموعة من النساء ذوات الدخل المنخفض بجمع الأموال لتمويل بناء المساكن. وقد خصصت حكومة ذلك البلد الأموال لمنظمات المجتمع المحلي في ميزانيتها الوطنية؛ كما اتسع نطاق عمل المجموعة من المناطق الحضرية ليشمل المناطق الريفية، وتضمن التعاون مع منظمات غير حكومية دولية.

٤٠ - وتطرق عدد من الممثلين إلى أهمية تقاسم التجارب، وأيدوا في هذا الصدد، المقترح بشأن الحوار المتعلق بالتمويل الصغير، والاستفادة من التجارب والدروس المستخلصة، المقرر إجراؤه أثناء انعقاد المنتدى الحضري العالمي الرابع. ودعا عدد من الممثلين إلى المزيد من التشديد على الشراكات بين المجتمع المحلي والقطاع الخاص والشراكات بين المجتمع المحلي والقطاع العام.

٤١ - ومن بين القضايا الأخرى التي أثارها الممثلون، المسؤولية المركزية التي تتحملها الحكومات الوطنية بشأن تمويل الإسكان المحاي للفقراء؛ وأهمية التركيز على ما يمكن أن يسهم به الناس في العملية؛ والحاجة للتعامل مع جميع فئات السكان في الميزانية، والتخطيط والتنمية دون تهميش الفقراء؛ وأن إحدى العقبات الكبرى التي تواجه تمويل الإسكان المحاي للفقراء، تتمثل في النقص في تمويل البلديات للبنى التحتية والخدمات الأساسية؛ والحاجة إلى مزيد من المعلومات بشأن طرق تعبئة مشاركة القطاعين العام والخاص؛ وأهمية إشراك صانعي القرار في التخطيط، واستغلال أوجه التآزر بين الوزارات والمستويات الحكومية؛ والتناقضات التي يمكن أن تنشأ نتيجة لتكاثر سياسات التخطيط.

٤٢ - ولخصت مديرة الحوار المناقشة، فشددت على الاعتماد المتبادل القائم بين جميع الناس، وقدمت عرضاً مستفيضاً للتحديات التي تم إبرازها أثناء المنتدى الحضري العالمي الثالث، مشيرة إلى الحاجة إلى أدوات وأطر مستدامة لنظام التخطيط ووجود أدوار واضحة للوكالات المنفذة؛ والصلات القائمة بين التخطيط والاستثمار من أجل تحسين الإجراءات المحلية؛ والشراكات بين القطاعين العام والخاص التي تستخدم نماذج ملائمة؛ والتمويل الكافي للولايات المتعلقة بالتخطيط؛ والتخطيط المتكامل، بما في ذلك القضايا الجنسانية والشبابية وقضايا فقراء الحضر، والنهج التشاركية التي تركز على نتائج يمكن تحقيقها؛ والتخطيط الفعال من أجل التحضر المستدام والتنمية المستدامة؛ والشراكات من أجل بناء القدرات في مجالي التخطيط والإدارة المحلية بما في ذلك الإدارة المالية. وفي هذا الصدد، ذكرت المشاركين في الحوار، بأنه من المقرر عقد جلسة الحوار المتعلقة بالتمويل الإسكاني أثناء المنتدى الحضري العالمي الرابع.

### ٣ - نحو جدول أعمال للعمل المحلي من أجل تخفيف حدة الفقر

٤٣ - تولى السيد مايكل فيريكيهي، نائب رئيسة مجلس الإدارة، تقديم السيد وليم فان فليت من جامعة كولورادو، مدير حلقة الحوار، ودعا المتحاورين وهم السيد لويز كارلوس فابري، وزارة المدن (الإسكان والتنمية الحضرية)، البرازيل؛ والسيد خوسيه كويرفو، نائب عمدة برشلونة، إسبانيا؛ والسيد اسمنجاليزو مختاشوا (المدن المتحدة والحكومات المحلية) وهو العمدة السابق لتشوانا، جنوب أفريقيا؛ والسيد إيلوي كنتوسيجوفيا، رئيس منظمة البرلمانيين العالميين المعنيين بالموتل، المكسيك؛ والسيدة ماريا تريزا روي ريغوس، شبكة النساء والسلام، غواتيمالا؛ والسيدة روز مولوكواني، المنظمة الدولية لسكان الأحياء الفقيرة، جنوب أفريقيا؛ والسيد لاكسمان بيريرا، وزارة التنمية الحضرية وتوفير المياه، سري لانكا، والسيد أدوراجمي أوجونبكي، صوت الشبيبة، نيجيريا، لعرض آرائهم.

٤٤ - وأشار السيد فابري إلى أن عملية تمويل الإسكان والتنمية الحضرية للفقراء تشكل تحدياً رئيسياً بالنسبة للجميع، لأن إنشاء المدن المستدامة يتطلب استثمارات كبيرة الحجم في مجال البنى التحتية الحضرية. وقال إن حكومة البرازيل تبذل جهوداً للتصدي للنقص في المساكن بتخصيص استثمارات عامة كبرى، وبالتركيز على المناطق التي يبلغ فيها تركيز الفقر الحضري ذروته. وقد تمكنت الحكومة من خلال خططها الاستثمارية التجريبية من تحرير عدد من البرامج من القيود المالية لكي تتمكن من تلبية احتياجات ذوي الدخل المنخفض من الأسر بصورة أفضل من خلال التمويل العام للإجراءات. وتتضمن خطة الاستثمار التجريبية موارد لكفالة تحضر الأحياء الفقيرة تعادل ٤ مليار دولار ومبلغ ٤ مليار دولار أخرى

لأعمال الصرف الصحي العام للسكان ذوي الدخل المنخفض. وشدد المتحدث على الدور الأساسي الذي ينبغي للدولة القيام به في منح الفقراء من سكان المدن البرازيلية، إعانات بوصفها عاملاً للاستثمار ومحفزاً له.

٤٥ - السيد كويرفو قال إن زيادة التوسع الحضري في جميع أنحاء العالم وحركة السكان نحو المراكز الحضرية تشكل تحدياً. وأنه ينبغي أن يكون في المدن متسع للجميع وأن العولمة تعني إيجاد حلول للتفاوتات القائمة في المدن بمختلف أنواعها. ومضى قائلاً إن برشلونه قد حاولت أن تفتح أبوابها للناس من مختلف طبقات المجتمع، ولكن العولمة خلال السنوات القليلة الماضية أفادت البعض ولم تفد البعض الآخر. ولذلك فهناك حاجة إلى تفكير جديد ومفاهيم جديدة. وقال إن الحكومة المحلية في برشلونه تشجع الشركات على الاستثمار في المدينة حيث توجد فرص استثمار كثيرة. كذلك فإن التعاون بين القطاعين العام والخاص، رغم أنه مطلوب، لم يكن سهلاً؛ فالقطاع الخاص يهتم بتحقيق الأرباح، والاستقرار مطلوب لكي تؤدي الاستثمارات عوائداً، ولذلك كانت هناك مقاومة للتغيير. ورغم ذلك ينبغي إشراك القطاع الخاص في حل مشكلة الإقصاء الاجتماعي. وتعمل الحكومة المحلية أيضاً على معالجة مسألة حدة الفقر مع جماعات المواطنين وكذلك بالتعاون مع موئل الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٤٦ - السيد مخاتشوا قال إن السلطات المحلية في جنوب أفريقيا وغيرها من الأماكن ملتزمة بالمناطق الريفية لأنها تشعر بأنه من الضروري المحافظة على التوازن في التنمية بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية. بيد أن موضوع الدورة الحالية ينطوي على اعتراف ضمني بأن التوسع الحضري في جميع أرجاء العالم هو أمر لا بد منه وهو كثيراً ما يفضي إلى نشوء الأحياء الفقيرة. والدرس الذي ينبغي أن يستخلصه الزعماء السياسيون هو أن هناك حاجة لزيادة الاستثمارات في نظم الإنذار المبكر بالهجرة في المناطق الحضرية. وفيما يتعلق بالتطبيق المحلي لجدول أعمال القرن الحادي والعشرين هناك حاجة إلى تحقيق اللامركزية بنقل المسؤوليات إلى الحكومات المحلية وإشراك المجتمعات المحلية في معالجة القضايا. وهناك حاجة أيضاً إلى إشراك المجتمع المدني واستهداف المشاركة من قبل فئات مثل النساء والشباب. ومن المهم تمكين السلطات المحلية من أجل العمل على الصعيد المحلي.

٤٧ - السيد سيغوفيا قال إنه من واجب البرلمانين ترجمة المقترحات التي يقدمها موئل الأمم المتحدة إلى إجراءات عملية. فالبرلمانيون هم الذين بإمكانهم إجازة التشريعات الحايية للفقراء. وعلى الصعيد الدولي هم يقومون بوضع المعاهدات واستعراضها. وهم يشاركون في منتديات تناقش مواضيع متصلة بأعمال موئل الأمم المتحدة. وقال إن منظمة "البرلمانيون

العالميون من أجل الموئل“ قد عقدت اجتماعات في كثير من البلدان مما أعطاها خبرة يمكن أن تطبق في أي بلد على أساس كل حالة على حدة. وأكد المتحدث أن المدن ليست في حاجة إسكان فحسب بل هي في حاجة إلى إسكان جيد النوعية. وواصل حديثه فألقى باللائمة على الحكومات لأنها في العادة لا تخصص موارد مالية كافية للحكومات المحلية: فالمدن ينبغي أن تكون في موقف يسمح لها بتوفير خدمات ذات نوعية جيدة لسكانها. وقال إن منظمة ”البرلمانيون العالميون“ لهذا السبب تدعو إلى لا مركزية التخطيط، كما أنها ملتزمة بالمنافسة التي تشجع النمو الاقتصادي.

٤٨ - السيدة رودريغز قالت إن شبكة المرأة والسلم تعمل على إعادة تعمير البلدان الخارجة من نزاع مسلح، ولكن حتى في البلدان الأخرى هناك حاجة إلى تعريف الفقر المدقع. فالنساء بسبب التمييز مثلاً فقيرات لو كن يمتلكن ثروات. وهناك حاجة إلى تمكين المرأة اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً. ويجب على المنظمات الدولية أن تقدم المساعدة إلى النساء على مستوى القواعد الشعبية حتى يتمكن من المشاركة في صنع القرار، كما يجب عليها أن تعمل على تيسير مشاركة المرأة الحقيقية في التنمية الاقتصادية. بيد أنه لكي يتحقق النمو الاقتصادي يجب أن يسود الأمن: ويجب أن تتمتع المرأة بالحق في امتلاك الأرض وضمان الحيازة والحق في العيش في مدن خالية من العنف، والحق في المشاركة في عمليات صنع القرار.

٤٩ - السيدة مولوكواني قالت إن المنظمة الدولية لسكان الأحياء الفقيرة لديها بالفعل جدول أعمال لتخفيف حدة الفقر، وإن الأرض والإسكان والتعاون هي قضايا مطروحة للمناقشة. وقالت إن المنظمة الدولية لسكان الأحياء الفقيرة تدرك أن المدخرات الصغيرة يمكن أن تجتذب موارد أكبر إذا ما استخدمت بطريقة خلاقية. وقالت إن المنظمة تدعو الحكومات والمنظمات الدولية والأمم المتحدة إلى تقديم المساعدة. وهي بالفعل قد بنت جامعة لسكان الأحياء الفقيرة في الهند. وهي مقتنعة بأن طرد السكان لا يمثل حلاً لمشاكل الأحياء الفقيرة، ولذلك فهي قد أنشأت شراكات مع الحكومات وتحاول إقناعها بأن سكان الأحياء الفقيرة وإن كانوا فقراء فهم ليس ميئوساً منهم. وقالت إن المنظمة الدولية لسكان الأحياء الفقيرة لديها برنامج تبادل يتيح تبادل الآراء والخبرات فيما بين البلدان، وأنها قد خلصت إلى استنتاج مفاده أن هناك حاجة إلى توسيع نطاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتشمل المجتمعات المحلية. وسكان الأحياء الفقيرة والمجتمعات المحلية في حاجة إلى إرادة سياسية من جانب الزعماء، وهم يريدون أن يعتبروا شركاء إذ أن مدخلات القاعدة الشعبية في السياسات الوطنية هي في نهاية المطاف مسألة ضرورية.

٥٠ - السيد بيريرا قال إن هناك حاجة إلى تحديد التغييرات اللازمة على مستوى المدينة وعلى مستوى البلد لدعم العمل على الصعيد المحلي. وقال إن هناك حاجة لإقامة شركات لأن معظم السلطات المحلية غير قادرة على العمل مع المجتمعات المحلية.

٥١ - السيد أوغونيانكي أشار إلى أن الشباب يمثلون ٧٠ في المائة من السكان في بعض البلدان وأنهم يعانون أكثر من غيرهم من الفقر والبطالة والتنمية الحضرية غير المستدامة. وقال إنه بالنظر إلى التوسع الحضري الهائل الجاري حالياً يتعين اتخاذ إجراءات عاجلة، وأن الشباب يتمتع بإمكانات ضخمة للمساهمة في التنمية الاجتماعية إذا توفرت لهم الفرص المناسبة. ومضى قائلاً إنه يناشد القطاع الخاص أن يتيح فرصاً للشباب عن طريق خلق فرص العمالة والاستثمار في الأحياء الفقيرة وفي تحسينها بطريقة مربحة. وقال إنه يجب على الحكومات أن تدعم مبادرات الشباب كما يجب على المجتمع الدولي، ولاسيما وكالات الأمم المتحدة، أن يدرك أن الشباب يمثلون قوة جبارة يمكن تسخيرها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واختتم حديثه بأن أثنى على موئل الأمم المتحدة لأنشطته المتعلقة بالشباب بما في ذلك مبادرة الشراكة العالمية التي تشمل إنشاء "مراكز خدمات الشباب المتكاملة".

٥٢ - وبعد انتهاء كلمات المتحاورين، طلب مدير الحوار من المشاركين نقاط مناقشة بشأن الموضوع الرئيسي "خطة للعمل على الصعيد المحلي من أجل التخفيف من حدة الفقر" وخلال جولة المناقشة الأولى، تحدث عدة مشاركين عن الحاجة إلى مزيد من اللامركزية في صنع القرار مع الإشارة ضمناً إلى بناء القدرات والتدريب والتمويل من أجل الارتقاء بقدرات الفاعلين المحليين. وقال أحد المشاركين إن اللامركزية لا تتعارض مع شؤون الدولة بل هي يمكن أن تدعم الدولة من خلال تعزيز مثل الديمقراطية. وأثير في المناقشة موضوع رئيسي هو الحاجة إلى زيادة تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص مع إفساح المجال في الوقت نفسه لسائر أصحاب المصلحة المتنوعين في المجتمعات المحلية. وقال أحد المشاركين إن الأيديولوجية المتمحورة حول السوق أصبحت تؤخذ بصورة متزايدة كقضية مسلم بها في الخطاب الحكومي الدولي، وأن هناك حاجة إلى منظور ذي طابع اجتماعي أكبر محوره الإنسان، بما في ذلك الشراكات بين المجتمع المحلي والقطاع الخاص والمجتمع المحلي والقطاع العام، لكي يتسنى تحقيق العدالة الاجتماعية ورفاه المهمشين.

٥٣ - وطلب مدير الحوار من المتحاورين التعليق بصفة خاصة على مسألة الطريقة التي يمكن بها ضمان أن تكون اللامركزية ذات طابع اشتماي. وأوضح السيد كويرفو ضرورة التوصل إلى حل وسط بين مختلف الأطراف على الصعيد المحلي. فلكل من المجتمع المحلي والحكومة والقطاع الخاص دور يضطلع به مما يتطلب الموازنة بين الرأي المحلي والرفاه

الاجتماعي والربح عند وضع المشاريع الحضرية. واستشهد السيد مخاتشوا بمثال جنوب أفريقيا وتحدث عن ضرورة أن يسمح هيكل الحكم الوطني للدوائر على الصعيد الاتحادي وعلى صعيد المقاطعات وعلى الصعيد المحلي بأن تشارك على قدم المساواة في عمليات صنع القرار. وقالت السيدة رودريغز إنه من الأهمية بمكان وجود آليات مناسبة تتيح للمرأة التمتع بحقوق متساوية في حيازة الأراضي وتملكها، وأن حالة العجز الحالية التي تعاني منها المرأة تجعلها عرضة للآثار السلبية للفساد والعنف وسائر الأمراض الاجتماعية. وقالت السيدة مولوكواني إن برامج التغيير الفعالة تتطلب اعترافاً ودعمًا على جميع المستويات إذا أُريد إدماجها على النحو السليم في التخطيط الإنمائي. وأبدى السيد فابري ملاحظة مفادها أنه من الصعب على الحكومات المحلية إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، ولذلك فإن اللامركزية لا تمثل عملية إدارية فحسب بل هي عملية تنطوي على تحسين الكفاءة وتوسيع المشاركة السياسية.

٥٤ - وخلال جولة المناقشات الثانية، طرح عدد من المواضيع الأخرى، فتحدث عدد من المشاركين عن الآثار السلبية للإرهاب والحرب والعنف بما في ذلك الهجرة القسرية والضغط على موارد المراكز الحضرية، مما يسبب مشقة خاصة لقطاعات المجتمع المستضعفة. بما في ذلك الصغار وكبار السن. وقال أحد المشاركين أنه يجب أن تحظى مسألة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) بالاهتمام الواجب لدى تصميم الأفكار القابلة للتنفيذ. وسلط آخرون الضوء على ضرورة تيسير انتقال الأموال إلى المناطق التي هي في أشد الحاجة إليها، بينما لفت آخرون الانتباه إلى فائدة إنشاء صناديق لمشاريع معينة على الصعيد المحلي مع التحذير في الوقت نفسه من قابلية هذه الصناديق لـ "الرشح" بسبب الفساد والإنفاق على أنشطة هامشية من قبيل حلقات العمل مما يضعف تأثيرها على أرض الواقع. ويعتبر الفساد خطراً على تطبيق اللامركزية في مجال المسؤوليات المالية وهناك حاجة إلى نظم محسنة من أجل ضمان الشفافية.

٥٥ - وطلب مدير الحوار تعليقات من المتحاورين تركز بصفة خاصة على مسألة الأمن والمساءلة. وقال السيد فابري إنه من الأهمية بمكان تطوير نظم أمن محلية تمكن السكان من الاستفادة من حقوقهم في التمتع بالأبعاد الإيجابية للسكن في المدينة. وقالت السيدة مولوكواني إن هناك صلة بين الأمن الشخصي وضمان الحيازة: فملكية الأرض تشجع على نمط عمل أكثر استقراراً، وتخلق طلباً على التعليم والمرافق الأساسية وفرصاً للعمالة وروح مواطنة، بينما تثبط العنف الحضري والتخريب والفساد. وقال السيد سيغوفو إن جزءاً كبيراً من العنف الحضري، في أمريكا الجنوبية وغيرها من الأماكن، ينبع من الجريمة المنظمة التي تتطلب مكافحتها تعاوناً دولياً وتدريباً في مجال إنفاذ القوانين. وأشار مدير الحوار إلى أن تقرير موئل

الأمم المتحدة العالمي عن المستوطنات البشرية لعام ٢٠٠٧ الذي سيصدر قريباً يتناول الكثير من المسائل التي أثّرت.

٥٦ - ودعي المتحاورون للإدلاء بتعليقات ختامية. وتحدثت السيدة رودريغز فلاحظت اقتراب منتصف الفترة الزمنية المحددة لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية وقالت إن هناك حاجة لقرارات سياسية حاسمة وحلول إبتكارية إذا ما أريد إنجاز هذه الأهداف. وأكد السيد كويرفو من جديد ثقته في أن المدن يمكن أن تصبح أماكن عامة تفتح أبوابها للجميع وتضمهم مع توفير الفرص في الوقت نفسه للتقدم الشخصي. وأكدت السيدة مولوكواني من جديد أهمية توسيع نطاق الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتشمل ممثلي المجتمعات المحلية وأهمية قيام الحكومات بتزويد أفراد المجتمعات المحلية بالموارد اللازمة لتشديد مساكنهم الخاصة. وقال السيد بيريرا إن تخفيض الفقر على الصعيد المحلي يتطلب حشد الموارد المحلية وإشراك المجتمع المحلي في جميع الأعمال. ومواصلة للموضوع نفسه قال السيد فايري إن العمل من أجل مكافحة الفقر على الصعيد المحلي يتطلب، لكي يكون فعالاً، التكامل بين الدوائر السياسية والاجتماعية والاقتصادية وممثليها. وأبدى السيد مخاتشوا ملاحظة مفادها أنه على الرغم من أن المحافل مثل الحوار الجاري حالياً مفيدة في إعداد المبادئ التوجيهية والمبادئ، هناك حاجة إلى إجراءات أكثر فعالية على أرض الواقع. ولاحظ السيد سيغوفيا أن السياسة هي فن جعل المرغوب فيه ممكناً، وأن الأطر التشريعية القوية هي أساس لتحقيق تلك النتيجة. وقال السيد أوغونبانكي إن طاقة الشباب التي تُهدر في كثير من الأحيان في ممارسات استغلالية، تنطوي على إمكانيات كبيرة كقوة للتخفيف من حدة الفقر. وفي ختام الحوار أشار مدير الحوار إلى أهمية المعرفة كمرشد للعمل وقال إن البحوث وجمع المعلومات أدوات فعالة في وضع خطط العمل والدعوة إلى التغيير كوسيلة لبلوغ الغايات الكبرى المتمثلة في إقامة العدالة الاجتماعية والإدماج الاجتماعي.

## قائمة بالوثائق المعروضة على مجلس الإدارة في دورته الحادية والعشرين

عنوان الوثيقة	الرمز الوثيقة	البند من جدول الأعمال
إخطار من المديرية التنفيذية إضافة: إخطار من المديرية التنفيذية		
جدول الأعمال المؤقت	HSP/GC/21/1	٤
إضافة: جدول الأعمال المؤقت المشروح بما في ذلك تنظيم العمل: مذكرة من الأمانة	HSP/GC/21/1/Add.1	٤
قائمة الوثائق المعروضة على مجلس الإدارة	HSP/GC/21/INF/1	٤
أنشطة برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية: تقرير مرحلي للمديرية التنفيذية	HSP/GC/21/2	٥
إضافة: تقرير المديرية التنفيذية عن الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي: مذكرة من الأمانة	HSP/GC/21/2/Add.1	٥
تقرير عن الدورة الثالثة للمنتدى الحضري العالمي: مذكرة من الأمانة	HSP/GC/21/INF/2	٥
إضافة: التعاون مع السلطات المحلية وشركاء جدول أعمال الموئل الآخرين، بما في ذلك مشاريع المبادئ التوجيهية بشأن اللامركزية وتعزيز السلطات المحلية	HSP/GC/21/2/Add.2	٥
إضافة: التعاون مع الوكالات والمنظمات داخل منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية خارج منظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية	HSP/GC/21/2/Add.3	٥
إضافة: المسائل الناشئة عن قرارات الأجهزة التشريعية الرئيسية للأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى التي وجه إليها انتباه مجلس الإدارة: تقرير المديرية التنفيذية	HSP/GC/21/2/Add.4	٥
إضافة: المسائل الناشئة عن قرارات الأجهزة التشريعية الرئيسية للأمم المتحدة والهيئات الحكومية الدولية الأخرى التي يوجه نظر مجلس الإدارة إليها: تقرير المديرية التنفيذية	HSP/GC/21/2/Add.4/ Corr.1	
إضافة: التقرير المرحلي المشترك للمديرين التنفيذيين لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: أنشطة	HSP/GC/21/2/Add.5	٥

عنوان الوثيقة	الرمز الوثيقة	البند من جدول الأعمال
في ميدان البيئة الحضرية		
إضافة: استهلاك الطاقة في المستوطنات البشرية: تقرير المديرية التنفيذية	HSP/GC/21/2/Add.6	٥
إضافة: المبادئ التوجيهية بشأن حصول الجميع على الخدمات الأساسية	HSP/GC/21/2/Add.7	٥
المبادئ التوجيهية بشأن حصول الجميع على الخدمات الأساسية: أفضل الممارسات الموثقة	HSP/GC/21/INF/3	٥
إضافة: التقييم الاستراتيجي المستقل لأداء وآثار مديري برامج الموئل: خلاصة وافية لتقرير التقييم	HSP/GC/21/2/Add.8	٥
إضافة: تقرير لجنة الممثلين الدائمين عن أعمالها خلال فترة ما بين الدورات، بما في ذلك المقترحات بشأن تنظيم الدورة الحادية والعشرين والدورات المقبلة لمجلس الإدارة	HSP/GC/21/2/Add.9	٥
إضافة: مشاريع قرارات أعدتها لجنة الممثلين الدائمين: مذكرة من الأمانة	HSP/GC/21/2/Add.10	
تقييم استراتيجي مستقل لأداء وآثار مديري برامج الموئل	HSP/GC/21/INF/4	٥
التقرير عن الأنشطة التشغيلية لعام ٢٠٠٦	HSP/GC/21/INF/5	٥
التقرير العالمي لعام ٢٠٠٧ عن المستوطنات البشرية	HSP/GC/21/INF/10	٥
حوار حول الموضوع الرئيسي للدورة الحادية والعشرين لمجلس الإدارة: التوسع الحضري المستدام: الإجراءات المحلية للحد من الفقر الحضري مع التركيز على التمويل والتخطيط تقرير المديرية التنفيذية	HSP/GC/21/3	٦
برنامج العمل المقترح لموئل الأمم المتحدة وميزانيته المقترحة للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩: تقرير المديرية التنفيذية	HSP/GC/21/4	٧
إضافة: برنامج العمل المقترح لموئل الأمم المتحدة وميزانيته المقترحة للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩: تقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية	HSP/GC/21/4/Add.1	٧
إضافة: برنامج العمل المقترح لموئل الأمم المتحدة وميزانيته المقترحة للفترة ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩: الميزانية التكميلية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل	HSP/GC/21/4/Add.2	٧
حالة المساهمات الطوعية في مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية حتى ٢٨ شباط/فبراير ٢٠٠٧: مذكرة من	HSP/GC/21/INF/6	٧

عنوان الوثيقة	الرمز الوثيقة	البند من جدول الأعمال
الأمانة		
برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، موئل الأمم المتحدة لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩ وميزانية مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية لفترة السنتين ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩: مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية: التقرير المالي عن فترة السنتين المنتهية في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ وتقرير مجلس مراجعي الحسابات: مذكرة من الأمانة	HSP/GC/21/INF/8	٧
استعراض الترتيبات الإدارية الحالية لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، بما في ذلك علاقته بمكتب الأمم المتحدة في نيروبي	HSP/GC/21/INF/9	٧
الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣: الإطار القائم على تحقيق النتائج: تقرير المدير التنفيذية	HSP/GC/21/5	٨
الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣: الإطار القائم على تحقيق النتائج: تصويب	HSP/GC/21/5/Corr.1	٨
إضافة: الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل: التقرير التكميلي	HSP/GC/21/5/Add.1	٨
إضافة: الخطة الاستراتيجية والمؤسسية المتوسطة الأجل لفترة ٢٠٠٨ - ٢٠١٣: الجدول الإشاري للمساهمات الطوعية	HSP/GC/21/5/Add.2	٨
إضافة: مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية: إطار السياسات ومشروع الإجراءات التشغيلية والمبادئ التوجيهية	HSP/GC/21/5/Add.3	٨
مؤسسة الأمم المتحدة للموئل والمستوطنات البشرية: أسئلة وأجوبة: ١٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٧	HSP/GC/21/INF/7	٨
جدول الأعمال المؤقت والترتيبات الأخرى للدورة الثانية والعشرين لمجلس الإدارة	HSP/GC/21/6	٩

